مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9321

الإثنين، 15 أيار/مايو 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسفيل	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد سينيشال دي غوفريدو الابن
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة هاكمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أوكرانيا وبولندا والدانمرك ورومانيا وليتوانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم اليوم من جنيف. عندما قدمت آخر إحاطة إلى مجلس الأمن عن الحالة في أوكرانيا في آذار/مارس (انظر S/PV.9286)، أبرزت الأثر الإنساني الناجم عن الحرب الشاملة ليس على شعب أوكرانيا فحسب، بل على العالم قاطبة الذي يعاني بالفعل من عدد لا يحصى من الصدمات. وفي ذلك السياق، شددت حينها على الحاجة الملحة إلى حل سياسي للحرب على أوكرانيا، بل وإلى إعادة السلام إلى شعبها. لذلك ألاحظ مع الأسف – وأنا واثق من أن الجميع في المجلس يشاطروني ذلك الإحساس – أن الأعمال القتالية، بما في ذلك الهجمات بالقذائف، تشهد حاليا تصعيدا على جانبي خط المواجهة. فلا تزال صفارات الإنذار من الغارات الجوية تدوي في المدن والبلدات في جميع أنحاء أوكرانيا. ولا يزال المدنيون يلتمسون الحماية في المخابئ، وقد يبقى بعضهم فيها لأيام متتالية. وبخروج أوكرانيا من شتاء قاس، ما برحت الخسائر في صفوف المدنيين تتزايد لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ شهور. لقد تحققت الآن المفوضية السامية لحقوق الإنسان من سقوط 600 23 مدني ضحايا منذ 24 شباط/فبراير 2022، لكننا نعلم جيدا أن الحصيلة الفعلية ربما تكون أعلى بكثير.

إن الأثر الإنساني مروع، كما شهد بشكل مباشر من أتيحت له منا الفرصة المؤلمة لزيارة أوكرانيا. وكثير من المجتمعات المحلية على طول الحدود الشمالية الشرقية مع الاتحاد الروسي وبالقرب من خط الجبهة محاصرة، محرومة من المياه والغذاء والرعاية الطبية بسبب القتال العنيف في الميدان والطرق المقطوعة. وفي الأسبوع الماضي فقط في خيرسون، التي زرتها قبل بضعة أشهر، أفادت التقارير بأن المباني السكنية، ومدرسة، ومستشفى العيادات الخارجية ومرفق رعاية للمسنين قد تضررت، مما خلف عشرات من المدنيين الذين يحتاجون إلى المأوى والرعاية الصحية. وأصابت الهجمات الصاروخية في أوديسا مستودعا لتخزين المساعدات الإنسانية. كما تضرر مستشفى متنقل تابع للصليب الأحمر الأوكراني في ميكولاييف. ولحقت أضرار جسيمة بالإمدادات الإنسانية والمعدات الطبية الحيوية. ولحسن الحظ، لم يصب أي من العاملين في المجال الإنساني أو المتطوعين في تلك الضربات. لكن الخطر الذي يتعرض له العاملون في المجال الإنساني والمدنيون، وهو الموجة الأخيرة من الهجمات لا يزال مستمرا. وأجد لزاما علي مرة أخرى أن أذكر المجلس بأنه بموجب القانون الدولي الإنساني، يجب على الأطراف أن تحرص دائما على حماية جميع المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك المنازل، والمدارس، والمستشفيات، وغيرها من الهياكل الأساسية الضرورية، فضلا عن المرافق والأصول الإنسانية. وحتى في حالة انتهاك هذا القانون، يجب أن تكون صفته الأساسية بمثابة تذكير لنا جميعًا.

وكما نرى، لا تزال بيئة العمل الإنساني معقدة وخطيرة. ومع ذلك، وبفضل شجاعة العاملين في المجال الإنساني، ومعظمهم من العاملين المحليين، تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها الوطنيون والدوليون

تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى مناطق الخطوط الأمامية وأماكن أخرى في جميع أنحاء أوكرانيا. وتلقى ما يقرب من 3.6 مليون شخص مساعدات إنسانية في أوكرانيا في الربع الأول من هذا العام، بما فيها المساعدات النقدية، والغذاء، والرعاية الصحية، ودعم أسباب المعيشة. وقد سلمت حوالي 43 قافلة مشتركة بين الوكالات الإمدادات في لحظات بطولية إلى حوالي 000 280 شخص في مناطق الخطوط الأمامية حتى الآن هذا العام. وهذه سمة خاصة من سمات العملية الإنسانية في أوكرانيا، وأود أن أتوقف هنا للحظة لأشيد بالأشخاص الشجعان الذين يصلون بتلك القوافل إلى أماكنها. وبالطبع، فإن الذين يتسلمون السلع من تلك القوافل لما يسمى بتسليمها في مراحلها الأخيرة هم دائما شركاء وطنيون – من منظمات أوكرانية وأشخاص أوكرانيين.

ولا تزال هناك قيود تعرقل قدرتنا على إيصال المساعدات إلى جميع المحتاجين. هناك حاجة إلى المزيد من الإجراءات لتكثيف جهودنا. ويبقى التحدي الأكبر هو العقبات التي تحول دون الوصول إلى جميع المناطق في دونيتسك، ولوهانسك، وخيرسون، وزابوريجيا التي تخضع حاليا للسيطرة العسكرية الروسية. إن نظام الإخطار في المجال الإنساني، إلى جانب المشاركة المباشرة مع المحاورين الرئيسيين في موسكو وكييف – وهذا هو الحال عمليا – قائم منذ الأيام الأولى من اندلاع الحرب. وقد أنشئ لتعزيز فرص المرور الآمن ودون عوائق للقوافل المشتركة بين الوكالات إلى تلك المناطق.

ومع ذلك، وعلى الرغم من مرور 14 شهرا على إخطار الشركاء بنوايانا من خلال النظام، لم نتمكن من تقديم المساعدة إلى المجتمعات المحلية على طول خط المواجهة في المناطق الخاضعة للسيطرة العسكرية للاتحاد الروسي – ولو حتى مرة واحدة. ولذلك، يتواصل استكشاف خيارات الوصول إلى تلك المناطق، بما في ذلك طرائق الاستجابة المختلفة، من خلال التواصل مع جميع الأطراف. يتحتم علينا أن نستكشف جميع الخيارات للوصول إلى المدنيين، أينما كانوا. وكما قلت من قبل، يجب على جميع الأطراف، بموجب القانون الدولي الإنساني، أن تسمح بمرور الإغاثة الإنسانية بشكل آمن وسريع ومن دون عوائق للمدنيين المحتاجين، ويجب أن تكفل تمتع الأفراد المشاركين في هذا العمل بحرية التنقل اللازمة لهذا العمل. وأحث الأطراف على تعزيز وتقوية جهود التيسير التي تبذلها حتى نتمكن من الوصول إلى جميع المدنيين المحتاجين.

لا تزال الأغذية المصدرة في إطار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وكذلك صادرات الأغذية والأسمدة من الاتحاد الروسي، تسهم إسهاما حاسما في الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. وقد تم تصدير أكثر من 30 مليون طن متري من البضائع بأمان من الموانئ الأوكرانية في إطار المبادرة – وهو مستوى تحقق بينما كنا نجتمع في اسطنبول، ونناقش مستقبل المبادرة، قبل بضعة أيام. ومن بين الـ 30 مليون طن متري تلك، نقل برنامج الأغذية العالمي ما يزيد قليلا على 000 600 طن متري من القمح دعما مباشرا للعمليات الإنسانية في أفغانستان وإثيوبيا والصومال وكينيا واليمن، وهي أماكن كثيرا ما نناقشها في هذه القاعة. ويشير أحدث تحليل أجرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن الأسعار العالمية للحبوب قد انخفضت بنسبة تقارب 20 في المائة خلال الأشهر الـ 12 الماضية. وفي الشهر الماضي، وصلت أسعار القمح الدولية إلى أدنى مستوى لها منذ تموز/يوليه 2021، مدفوعة جزئيا باستمرار حركة الحبوب الأوكرانية والكميات الكبيرة من الحبوب المتاحة للتصدير في الاتحاد الروسي ومواقع أخرى. وهذا بالطبع تقدم لا يمكن إنكاره، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

لا تزال هناك حاجة إلى إمدادات يمكن التنبؤ بها لعمليات المساعدة الغذائية الإنسانية. وتشير المبادرة إلى صادرات الأمونيا، ولكن ذلك لم يتحقق بعد. خلال الشهر الماضي، شهدنا أيضا للأسف انخفاضا في حجم الصادرات من موانئ أوكرانيا على البحر الأسود، بسبب الديناميات الصعبة داخل مركز التنسيق المشترك الذي تم إنشاؤه بموجب نفس الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اسطنبول في 22 تموز/يوليه 2022، فضلا عن تباطؤ العمليات الناتج عن ذلك. وفي الأسابيع الأخيرة، ولا سيما في الأسبوع الماضي، أجرينا مناقشات

مكثفة مع الأطراف في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب للتوصل إلى اتفاق بشأن تمديدها والتحسينات اللازمة لكي تعمل بفعالية وعلى نحو يمكن التنبؤ به. وستستمر هذه الجهود وستصبح موضع تركيز خلال الأيام المقبلة.

وبالتوازي مع ذلك، أحيي ريبيكا غرينسبان وأشيد بقيادتها وبفريقها. فقد واصلوا تقديم طائفة واسعة من الدعم مع تحقيق نتائج ملموسة بموجب مذكرة التفاهم المبرمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تيسير الصادرات الروسية من الأغذية والأسمدة، التي تكتسي أهمية بالغة للأمن الغذائي الدولي.

وللأسباب التي ذكرتها، آمل أن يتفق أعضاء المجلس على أن استمرار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب أمر بالغ الأهمية، شأنه في ذلك شأن التزام الأطراف بتشغيلها بسلاسة وكفاءة. وسنواصل دعوة الجميع إلى النهوض بمسؤولياتهم، بينما يراقبنا العالم عن كثب.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني البالغ لجهود وقدرة والتزام حكومة تركيا، التي استضافت محادثاتنا الأسبوع الماضي، وتوسطت في الصفقة، واستضافتنا في اسطنبول وتدخلت على جميع المستويات في كل خطوة على الطريق للتوصل إلى اتفاق مستدام. من الواضح أنه ليس بوسع شعب أوكرانيا وملايين الناس في جميع أنحاء العالم تحمل استمرار الحرب. فهم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى إنهاء الأعمال العدائية وإلى إيجاد حل سياسي لإنهاء النزاع. ولذلك، فإنني أحد الذين يدعون المجلس وجميع الدول الأعضاء إلى دعم أي جهد قد يضع حدا للمذابح والدمار اللذين شهدناهما بجلاء ووضوح وباستمرار. وفي غضون ذلك، تظل الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني ملتزمين بصون حياة وكرامة الأشخاص المتضررين من الحرب وبالسعي إلى تحقيق السلام، سواء كان ذلك اليوم أو غدا أو في الأسابيع المقبلة.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته. في اجتماع الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة المعقودة في 22 شباط/فبراير، بعد مرور عام واحد بالضبط على شن روسيا حربها على أوكرانيا، أكد الأمين العام من جديد بوضوح ما يلي:

”غزو روسيا لأوكرانيا... إهانة لضميرنا الجماعي. إنه انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وينطوي ذلك الغزو على تداعيات كاسحة من الناحية الإنسانية وفيما يتعلق بحقوق الإنسان... [و] يتحدى المبادئ والقيم الأساسية لنظامنا المتعدد الأطراف.“ (A/ES-11/PV.17، صفحة 3).

ولا تزال حصيلة هذه الحرب ترتفع. فمنذ 28 نيسان/أبريل، استأنف الجيش الروسي غاراته الجوية واسعة النطاق على جميع أنحاء أوكرانيا. وقد أدى العدوان الروسي بالفعل إلى سقوط ما لا يقل عن 000 23 ضحية مدنية، بمن فيهم أكثر من 000 1 طفل. ولا تمثل هذه الإحصائية سوى جزء بسيط من الحصيلة الفعلية، حيث تواجه عملية التحقق تحديات هائلة، لا سيما عدم القدرة على الوصول إلى المناطق التي تحتلها روسيا مؤقتا. كما أن الصحفيين الذين يغطون النزاع بشجاعة لإثبات الحقائق مستهدفون، كما اتضح بشكل مأساوي من وفاة الصحفي الفرنسي أرمان سولدان. وفي أوكرانيا، يحتاج ما يقرب من 18 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية. وستواصل فرنسا إظهار تضامنها، ما دام ذلك ضروريا، بالاستجابة لاحتياجاتهم من خلال المساعدة الثنائية التي تقدمها في الإطار الأوروبي وتقديم الدعم للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

منذ شباط/فبراير 2022، ارتكبت روسيا انتهاكات كثيرة جدا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتشكل بعض تلك الانتهاكات جرائم حرب بل وجرائم ضد الإنسانية. واستهدفت روسيا عمدا المدنيين والبنية التحتية المدنية. يجب ألا تمر الجرائم المرتكبة ضد المدنيين، وعمليات القتل والاغتصاب، والهجمات المتعمدة على المستشفيات والمدارس وعنابر الولادة، والتشريد القسري للسكان،

والترحيل القسري للأطفال ونقلهم، من دون عقاب. إن مكافحة الإفلات من العقاب أمر حتمي، لأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون عدالة. وتلتزم فرنسا التزاما راسخا بكفالة محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الواسعة النطاق على أفعالهم وتقديمهم إلى العدالة. وتبرعت فرنسا مؤخرا بمختبر متنقل ثان للحمض النووي لأوكرانيا للمساعدة في توثيق هذه الجرائم.

إن الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا لها تأثير سلبي شديد على أوكرانيا والعالم، وتتحمل مسؤوليتها روسيا وحدها. وبغزو أوكرانيا، تسببت روسيا في تفاقم انعدام الأمن العالمي وسوء التغذية. ومن خلال تقييد الصادرات البحرية عبر البحر الأسود، اختارت روسيا استغلال ضعف بعض البلدان أمام التقلبات في أسعار الحبوب. وندعو روسيا إلى عدم عرقلة توسيع نطاق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي تفيد السكان الأضعف. وستكثف فرنسا، بالتعاون مع شركائها الأوروبيين، جهودها للحد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي. وسنفعل ذلك على وجه الخصوص من خلال ممرات التضامن التي أنشأها الاتحاد الأوروبي، والتي مكنت حتى الآن من تصدير أكثر من 32 مليون طن من الحبوب وغيرها من المنتجات الغذائية عن طريق النهر والبر.

في الختام، أود أن أقتبس مرة أخرى من الأمين العام الذي ما زال يُذكرنا بأن ميثاق الأمم المتحدة واضح وأن موقف المنظمة لا لبس فيه وأن الحرب التي تشنها روسيا لا مكان لها في العالم الحديث وغير مقبولة. وكما قال، "لقد حان الوقت للتراجع عن حافة الهاوية" (المرجع نفسه، صفحة 4). ونعلم أن السلام العادل والدائم يجب أن يُبنى على ميثاق الأمم المتحدة وعلى القانون الدولي. وستواصل فرنسا الوقوف إلى جانب أوكرانيا تحقيقا لتلك الغاية.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم بناء على طلب فرنسا وإكوادور، كما أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارتن غريفيث، على إحاطته التنويرية جدا. وأود أن أؤكد مجددا تقدير وفد بلدي للعمل القيم الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على أرض الواقع. ونقدر أيضا الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب أو المنظمات الإنسانية، التي تعمل في بيئة بالغة الخطورة. وندعو الاتحاد الروسي إلى تيسير الوصول بأمان إلى الأراضي الخاضعة لسيطرته مؤقتا، كما ذكر السيد غريفيث.

في ظل وجود حوالي 15 مليون شخص في حالة تنقل، ما بين لاجئين ونازحين داخليا، تستمر الظروف الإنسانية في التدهور وتتزايد الاحتياجات بسبب الأعمال العدائية المستمرة. وكانت أسوأ آثار النزوح على النساء والفتيات لكونهن الأكثر عرضة للعنف وسوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي. ومن ناحية أخرى، لا يزال الملايين الذين عادوا إلى ديارهم يواجهون التحديات الناجمة عن محدودية الخدمات وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية، فضلا عن الإجهاد الناجم عن عدم الاستقرار. ويساورنا القلق أيضا إزاء استمرار ارتفاع عدد الضحايا المدنيين، حيث تُظهر الإحصاءات أن الآلاف قد لقوا حتفهم أو أصيبوا بجروح، كما ذكر السيد غريفيث للتو.

ونشدد على ضرورة أن تحترم الأطراف احتراما صارما التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي ونكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى وضع حد لاستخدام المتفجرات في المناطق المأهولة بالسكان. ونأسف لأن الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق كانت السبب في سقوط 92,5 في المائة من الضحايا المدنيين في أوكرانيا. ويساورنا القلق أيضا إزاء التلوث الناجم عن الألغام وبقايا المتفجرات. وقد تضرر أو دُمر ما لا يقل عن 700 من هياكل البنية التحتية الحيوية بسبب الحرب. ولذلك، فإننا نشجب التصعيد الجديد للهجمات والقصف في الأسابيع الأخيرة، مما يشكل تهديدا إضافيا لإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية ويؤثر في المقام الأول على النساء والفتيات والفتيان. ويساورنا القلق إزاء الأزمة الإنسانية الخطيرة جدا التي يواجهها ملايين المدنيين نتيجة للقتال العنيف في مارينكا، وفوليدار، وكوراخوف في مقاطعة دونيتسك الأوكرانية.

ونقدم تعازينا لفرنسا في وفاة الصحفي الفرنسي أرمان سولدان من وكالة فرانس برس، في 9 أيار/مايو بالقرب من باخموت في شرق

أوكرانيا إثر إطلاق صاروخ في سياق الأعمال العدائية. ويزيد ذلك من التأثير المأساوي للنزاع على الصحافة. ونحن ندرك الدور الهام للصحفيين في توثيق ونقل وقائع الحرب.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء شبح وقوع كارثة نووية، لا سيما في زابوريجيا وندعو الأطراف إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المحطة النووية هناك من الحوادث من أي نوع. ونعرب عن دعمنا لجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونحث المجلس على إظهار دعم لا لبس فيه للوكالة.

نحتفل في الأسبوع المقبل بالذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار 2417 (2018)، الذي حث فيه المجلس جميع الأطراف على ضمان الأداء السليم للنظم الغذائية والأسواق في حالات النزاع المسلح وعلى حماية المدنيين والأعيان اللازمة لإنتاج الأغذية وتوزيعها. وما زلنا نشجب أثر العدوان العسكري على الأمن الغذائي العالمي. وفي هذا السياق، نطالب بعدم وقف تنفيذ مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وأن تُمدد المبادرة لأجل غير مسمى ما دام النزاع مستمرا.

أخيرا، نشدد على أهمية كفالة استرشاد المجلس وأعضائه بالقرارات المتخذة خلال الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة ونكرر تأكيد إيماننا بضرورة الشروع في عملية سلام تقوم على الاحترام الصارم لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي بهدف إحراز تقدم نحو إعادة البناء وجبر الضرر، وفقا للقانون الدولي.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على المعلومات المستكملة التي قدمها. ونشيد بجهوده وعمله، فضلا عن جهود وعمل الفريق بأكمله في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية في أوكرانيا وفي أماكن أخرى بغية تخفيف معاناة الناس في كل مكان.

بعد 16 شهرا، تعثر العدوان العسكري الروسي الخاص ميدانيا. ولكنه لم يتوقف ولم يصبح أقل فتكا. فإلى جانب الخسائر والدمار على الخطوط الأمامية، تستمر الهجمات المميتة بالطائرات المسيرة التي حيزت بشكل غير قانوني والصواريخ على المدنيين الأبرياء ومنازلهم وبنيتهم التحتية. وقد قدم وكيل الأمين العام من فوره سردا واقعيا لآخر أشكال التصعيد وعواقبه. ويحظر القانون الدولي استهداف المباني المدنية ولا مبرر له سوى الرغبة في بث الخوف. فالخوف يساعد الأنظمة الاستبدادية في فرض سيطرتها الكاملة على شعوبها، ويُستخدم الخوف في الحرب لترويع المدنيين. لكن الحقيقة هي أنه بعد 446 يوما من الحرب التي لا هوادة فيها، لم يستسلم الأوكرانيون وقد جعلتهم كل محاولة لإرهابهم يناضلون بقوة أكبر.

وبعد 10 أشهر من الهجمات الفاشلة القاسية، تروي باخموت إحدى القصص الرئيسية لهذه الحرب العبثية. وإذا كانت ماريوبول قد أصبحت الوجه القبيح للحرب ورمزا للوحشية الروسية، فإن باخموت، التي كانت بالفعل موقعا للمأساة، ستشتهر بوصفها رمز المقاومة الأوكرانية. ومع ذلك، فإن الواقع المؤلم هو أن أكثر من 000 23 مدني قُتلوا أو جُرحوا. وفي الأسبوع الأول من شهر أيار/مايو وحده، سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 221 إصابة في صفوف المدنيين في أوكرانيا. وربما يستمر الكرملين في القول بأن روسيا لا تقاتل الشعب الأوكراني، ولكن هذه المقولة لا تقترب حتى من مرتبة المُزحة السخيفة. إن المدنيين الأوكرانيين هم الذين يموتون تحت القنابل والقذائف الروسية. وثمة قاسم مشترك بين أولئك الذين اقتُلعوا من ديارهم وعددهم 14 مليون شخص ومن هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية ولا يقدرون على شراء ما يكفي من الغذاء أو الحصول عليه وعددهم 18 مليون شخص وآلاف الأطفال المختطفون بشكل منهجي، ألا وهو، إنهم جميعا أوكرانيون.

ونعلم الآن أن القوات الروسية عذبت غير المقاتلين واعتدت عليهم جنسيا وقتلتهم في المدن التي احتلتها، مثل بوتشا. وقد طفت على السطح مقاطع فيديو يُزعم أنها تظهر جنودا روسا يقطعون رؤوس أسرى الحرب الأوكرانيين.

ومنذ بداية هذه الحرب، وُثقت على النحو الواجب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ارتُكبت في مناطق مختلفة من أوكرانيا. وتشير النتائج التي خلصت إليها لجنة التحقيق

الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا وآلية موسكو التي أنشأتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوضوح إلى ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وستُعرض هذه الأدلة يوما ما على محكمة لتحقيق المساءلة. ومن بين جميع الجرائم المرتكبة في أوكرانيا، فإن أكثرها لا إنسانية على نحو يستعصي على الفهم هي تلك التي تُرتكب ضد الأطفال. فالأطفال يرتبطون في كل الأماكن وفي جميع الثقافات بالبراءة والحاجة إلى الرعاية والحماية. ويُنظر إلى الجرائم المرتكبة ضدهم على أنها مثيرة للاشمئزاز بشكل خاص – لأنها كذلك. وعمليات الترحيل الجماعية القسرية للأطفال الأوكرانيين إلى روسيا، تحت مسميات أخرى مزيفة أو في إطار مبادرات كاذبة، لا تعدو كونها عملية إعادة تثقيف في إنكار تام لحقوق الأطفال. وهي أمر لا يمكن تبريره. ونتوقع أن يتضمن تقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح الآثار التي خلفها العدوان العسكري في أوكرانيا على الأطفال.

وما فتئت تداعيات هذه الحرب تتجاوز أوكرانيا، لا سيما في مجال الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. وبالنسبة لمئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، يتوقف وجود الغذاء على موائدهم على الحفاظ على وتيرة مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بحدوث تباطؤ في وتيرة تنفيذها، كما ذكر لنا وكيل الأمين العام. فقد انخفض عدد السفن التي تنقل الحبوب إلى حد كبير في الآونة الأخيرة، في حين يبدو أن فترات تمديد العمل بالمبادرة منذ 18 أيار/مايو لم تعد لعدة أشهر بل لأسابيع فقط. ونحن نعرف ما يحدث في العالم عندما يُستخدم الغذاء سلاحا. فالأسعار ترتفع ويقل الطعام المتاح للفئات السكانية الأضعف ويعاني الناس من الجوع. ولا يمكن للمرء أن يشغل مقعدا في مجلس الأمن ليحرم المحتاجين من الغذاء. ولذلك، ندعو إلى تمديد المبادرة في إطار جهود الاستجابة الإنسانية العالمية بطريقة توفر – ولفترة كافية – القدر اللازم من الضمانات والثقة للأسواق والشعوب.

قبل يومين في ألمانيا، مُنح الرئيس زيلينسكي وشعب أوكرانيا جائزة شارلمان الدولية لمدينة آخن لكفاحهم من أجل الدفاع عن بلدهم، وكذلك عن أوروبا وقيمها. ولا يمكن أن يكون التناقض أكثر إثارة للدهشة: فلدينا زعيم يدافع عن بلده وشعبه ويكافح من أجل الاستقلال يحظى بالترحيب والتكريم والاحترام والتبجيل في كل مكان، في حين أن لدينا زعيما آخرا – كتب صفحات أسوأ أزمة أمنية تمر بها أوروبا منذ عقود – تصدر آليات العدالة الدولية مذكرات توقيف في حقه. ولا يوجد أبدا ما يُسمى بالوقت غير المناسب لوقف أي حرب، لا سيما الحروب التي لم يكن ينبغي أن تبدأ. ويجب أن تفهم روسيا أنه لا يمكنها أن تفعل ما يحلو لها في أوكرانيا وأن تقرر مصير شعبها ومستقبله. وسيكون من الأفضل بكثير لها أن تنسحب دون قيد أو شرط وبشكل كامل وفوري من أوكرانيا وأن تحترم حدودها المعترف بها دوليا. وإلى أن يحدث ذلك وإلى أن تكون الغلبة للعقل، سنواصل تضامننا الكامل مع حكومة أوكرانيا وشعبها دفاعا عن بلدهم وأرضهم وقيمنا المشتركة.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر موزامبيق وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على ما قدمه من معلومات مستكملة. ونشيد به وأعضاء فريقه على العمل النبيل والدؤوب الذي يضطلعون به في جميع أنحاء العالم. وأنوه بحضور الممثل الدائم لأوكرانيا في جلسة اليوم. وفقا لتقرير ”اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2023“، الذي نشره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ففي

> ”هذا العام، تسبب النزاع الطاحن وأزمة المناخ الفتاكة والأوبئة الصحية القاتلة، بما فيها الكوليرا وكوفيد-19، في مستويات قياسية من الجوع والنزوح وفي تفاقم الفقر وجعل تحقيق المساواة للنساء والفتيات أمرا بعيد المنال بشكل متزايد. ونتيجة لذلك، يحتاج واحد من كل 23 شخصا في جميع أنحاء العالم الآن إلى الإغاثة الإنسانية، أي أكثر من ضعف النسبة المئوية المسجلة قبل أربع سنوات فقط“.

إننا في مواجهة سيناريو قاتم ومريع. وإنه لأمر مفجع أن ندرك أن النزاعات لا تزال المحرك الرئيسي للأزمات الإنسانية، لا سيما في أوكرانيا. ويشكّل العمل الإنساني ضرورة حتمية تهدف إلى تلبية مطالب المحتاجين على نحو أفضل، لا سيما فيما يتعلق بالحماية والمساعدة.

وعلى الرغم من جميع الأطر القانونية الدولية القائمة التي تحكم حماية المدنيين، بما في ذلك البعد الإنساني، لا يزال ضمان توفير الحماية الفعالة للمدنيين في النزاعات يشكّل تحديا هائلا. وموقفنا المبدئي هو أن العمل الإنساني يجب أن يحظى بأولوية قصوى.

وفي ذلك السياق، ندعو الأطراف في أوكرانيا إلى اتخاذ تدابير عاجلة لكفالة تهيئة بيئة مؤاتية لتوزيع المعونة، إلى جانب توفير ضمانات بإمكانية إيصال المساعدات وفيما يتعلق بإعادة الإعمار وتعزيز السلام والمصالحة على المدى الطويل في البلد. ونكرر دعوتنا العاجلة إلى الأطراف المتحاربة للعودة فورا إلى المفاوضات المباشرة وإجرائها بحسن نية. ونرى أنه ينبغي إتاحة فرصة لمبادرات السلام التي طرحها عدد من الدول، بما فيها دول أعضاء في المجلس. فالتسوية السياسية هي المسار الصحيح لمعالجة المشاكل الإنسانية. وفي ذلك السياق، نتفق مع السيد غريفيث في أن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب تكتسي أهمية حاسمة. ولذلك، ندعو إلى تجديد المبادرة، التي من المقرر أن تنتهي مدة سريانها هذا الأسبوع، فضلا عن تحسينها وتوسيع نطاقها، تمشيا مع النتائج التي خلص إليها فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل التابع للأمين العام.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نبدأ بياننا بالإشارة إلى النفاق الكامن وراء جلسة مجلس الأمن اليوم بشأن الحالة الإنسانية في أوكرانيا. فلم تُعقد أي جلسات بشأن ذلك الموضوع طوال شهر نيسان/أبريل ولم يبد وفدا فرنسا وإكوادور، فضلا عن وفود غربية أخرى، أي اهتمام بالحالة في أوكرانيا. ومع ذلك، باستطاعتنا اليوم أن نرى أن أعضاء الاتحاد الأوروبي قد اصطفوا حرفيا لقراءة بياناتهم المتطابقة أمام الكاميرا في عملية شكلية. وهذا مثال آخر واضح على أنه لا يوجد قلق حقيقي بشأن مصير الأشخاص الذين يعيشون في أوكرانيا، بل واهتمام أقل بشأن من يعيشون في الأراضي المحررة في دونباس – تماما كما لم تكن الوفود الغربية مهتمة بحالة الناس العاديين هناك منذ عام 2014.

ولن نسمع اليوم أي تعبير عن الأسى إزاء إقدام التشكيلات الأوكرانية في 28 نيسان/أبريل على شن قصف مروع آخر في دونيتسك. وقد استهدفت تلك التشكيلات حافلة مليئة بالناس بنيران المدفعية وأحرقتها تماما. وقُتل تسعة أشخاص، من بينهم طفل. وأظهر فحص أجراه الخبراء أن قذائف شديدة الانفجار مصممة لمنظومات إطلاق صواريخ متعددة، صُنعت في سلوفاكيا، قد استُخدمت في ذلك القصف. واستُخدمت نفس القذائف أيضا في الهجوم على الكاتدرائية المركزية في دونيتسك خلال قداس عيد الفصح الذي يستمر طوال الليل. ولم يقل مقدم إحاطتنا اليوم كلمة واحدة عن ذلك أيضا. فأين التزامه بحماية المدنيين؟ أم إنهم النوع الخطأ من المدنيين؟

ولا تقع المسؤولية عن هذه الجرائم على عاتق نظام كييف فقط، بل تقع كذلك على عاتق أولئك الذين يزودونه بالأسلحة. وعلاوة على ذلك، فإننا نتلقى كل يوم تقارير جديدة، تماما في الوقت الذي نعتقد فيه أن مستوى ضخ الأسلحة إلى أوكرانيا قد بلغ حدوده، عن شحنات من الأسلحة الغربية الثقيلة والمتطورة بشكل متزايد – منظومات HIMARS متعددة الفوهات لإطلاق الصواريخ وقذائف تحتوي على يورانيوم منضب ومنظومات صواريخ بعيدة المدى ومئات الدبابات، وما إلى ذلك. سنعود إلى هذه المسألة خلال الاجتماع الذي طلبناه بشأن هذا الموضوع في 18 مايو.

وبعض تلك الأسلحة يزودها أعضاء مجلس الأمن الجالسون بجوارنا مباشرة، والذين يهتمون كثيرا بالعواقب الإنسانية للنزاع في أوكرانيا. وتقتل تلك الأسلحة المدنيين والنساء والأطفال، على نحو يومي، وتدمر المستشفيات والمدارس في جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية ومقاطعتي زابوريجيا وخيرسون. إن الإمكانات العسكرية الكاملة لحلف الناتو تستهدفهم وتتباهى سلطات كييف علنا بأن لها الحق القانوني في تدمير كل شيء في تلك الأراضي. ومرة أخرى، نريد أن نرد على أولئك الذين قالوا هذا أو سيقولون هذا اليوم: القوات العسكرية للاتحاد الروسي لا تقاتل المدنيين ولا تعرضهم لضربات موجهة، على عكس القوات المسلحة الأوكرانية.

ومن المعروف على نطاق واسع أن الدول الغربية تحب الحديث عن مكافحة الإفلات من العقاب، خاصة عندما لا يتعلق

الأمر بجرائمها. وهي تعتقد أنها أفلتت من العقاب على ملايين القتلى المدنيين في أفغانستان والعراق وليبيا وأماكن أخرى. ونحن مقتنعون بأنها ستخضع للمساءلة يوما ما. ولن يساعد في ذلك أي تهديد بفرض جزاءات على القضاة، كما كان الحال بالنسبة للتحقيقات في جرائم الحرب التي ارتكبتها الولايات المتحدة في أفغانستان، أو تخويف الشهود والصحفيين الاستقصائيين أو طمس الحقائق. ويمكننا أن نرى بالفعل أن البلدان النامية المحايدة بشأن أوكرانيا ترفض الضغط الذي يمارس عليها. ونحن مقتنعون بأنها تعبت من تبرير كل خطوة أو دعوة إلى السلام. وقالت أنالينا بيربوك مؤخرا أن إمدادات الأسلحة من دول ثالثة إلى روسيا غير مقبولة لأنها يمكن اعتبارها بمثابة مشاركة في النزاع. فماذا عن حقيقة أن الآلة العسكرية الغربية بأكملها تؤجج الحرب الآن؟ هذا اعتراف آخر يظهر مشاركة الغرب في النزاع.

ومع تسامح الرعاة الغربيين، لا تخجل كييف من الأساليب الإرهابية العلنية أيضا. ومن بين جرائمها الهجوم الإرهابي على جسر القرم وقتل الصحفيين داريا دوجينا ومكسيم فومين ومحاولة اغتيال زاخار بريلبين، التي أسفرت عن مصرع صديقه ألكسندر شوبين. وفي 3 أيار/مايو، أبلغتنا دائرة الأمن الاتحادية الروسية أنها أحبطت محاولة اغتيال لقيادة جمهورية القرم، كانت تخطط لها استخبارات وزارة الدفاع الأوكرانية. وأعلن رئيس المخابرات، كيريلو بودانوف، صراحة استعداده لقتل المواطنين الروس في جميع أنحاء العالم. ونشرت وكالة الأنباء الحكومية الأوكرانية، الوكالة الأوكرانية المستقلة للمعلومات الإخبارية، بعد محاولة اغتيال زاخار بريلبين، استطلاعا حول الشخصية الروسية التي يجب أن تكون التالية. وإذا لم يكن ذلك تحريضا صريحا على الإرهاب فماذا يكون؟ كيف يمكن لشعوب فرنسا والولايات المتحدة وبلدان أخرى أن تقبل ذلك عندما تعلم بشكل مباشر عن الهجمات الإرهابية؟ وكيف يمكن للأمين العام وممثلي المنظمات الدولية الأخرى أن يلتزموا الصمت حيال ذلك؟

واليوم، سوف نسمع الكثير عن تضامن المجتمع الغربي مع أوكرانيا، والاستعداد لدعمها حتى النهاية. غير أنهم بحاجة إلى فهم أن هذا الدعم سيقود أوكرانيا إلى النهاية. فقد ارتفع الدين الخارجي في عام 2022 إلى مستوى قياسي بلغ 132 بليون دولار، أو 89 في المائة من ناتجها الإجمالي المحلي. ويقدر أنه سيتجاوز 100 في المائة في نهاية السنة الحالية. إن المبالغ الهائلة المقدمة لأوكرانيا من قبل صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي وواشنطن تدفع هذا البلد إلى المديونية. فكل هذا التضامن ليس مجانيا، وسيتعين على الأوكرانيين العاديين سداده.

وفي غضون ذلك، يتدفق رأس المال إلى البلد. وكما نفهم، سيتم توزيع الأموال من قبل الشركة المالية الأمريكية بلاك روك، التي وقعت معها كييف مؤخرا اتفاقا لإطلاق صندوق التنمية الأوكراني. وتحت ستار جذب الاستثمار الخاص للمشاريع الكبيرة في المجالات الرئيسية للاقتصاد، نشهد نقل سيادة الدولة لتكون تحت سيطرة الشركات الخارجية ممثلة في أكبر صندوق استثمار عالمي يتخذ من نيويورك مقرا. وكذلك ذكرنا في وقت سابق في المجلس أن مساحة الأراضي الأوكرانية الصالحة للزراعة التي أصبحت تحت سيطرة شركات الصناعات الزراعية الأمريكية في الغالب تجاوزت، على مدى السنوات الـ 10 الماضية، 4 ملايين هكتار. ولا يتم إرسال الإمدادات الغذائية المصدرة من أوكرانيا كجزء من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب لاستخدام البلدان التي تعاني من الجوع، كما نعلم الآن، بل للتسليم التجاري.

لقد ظل الغرب دائما يضع مصالحه أولا. لذلك، نشهد بشكل أساسي مثالا آخر على كيفية اكتمال دورة الأموال الأمريكية. فسيعود معظمها إلى حسابات الشركات الغربية، وسينتهي الأمر ببعضها في الحسابات الخارجية للبيروقراطيين الأوكرانيين والأمريكيين. وربما لن يتمكن القادة الأوكرانيون من أخذ كل ذلك معهم عندما يغادرون البلد على عجل، كما كان الحال مع رئيس أفغانستان السابق.

والبلدان الأوروبية خبيثة بذات القدر. فعندما تعلق الأمر برفاه المزارعين في دول الاتحاد الأوروبي، أفسحت الشعارات السياسية المجال للتحليل الموضوعي. وفي أبريل/نيسان اتخذت البلدان، التي كانت مكتظة بالمنتجات الزراعية الأوكرانية بسبب ما يسمى بممرات

التضامن، إجراءات متطرفة. فقد فرضت حظرا من جانب واحد على الواردات، وفي بعض الحالات، حظرت عبور الحبوب والسلع الزراعية الأخرى من أوكرانيا عبر أراضيها.

لا يمكن إنكار أن جزءا كبيرا من الأغذية الأوكرانية لا يزال موجودا في الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أنه كان من المفترض في الأصل إرساله إلى جنوب الكرة الأرضية. وهذا مثال حي على الطبيعة الحقيقية لمبادرات بروكسل الإنسانية الشهيرة. وأود أن أذكر بأن إطلاق ممرات التضامن كان مصحوبا بتدابير لتحرير الصادرات الأوكرانية إلى الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يَسَّر إلى حد كبير توريد السلع الأوكرانية إلى سوق الاتحاد الأوروبي وليس إلى أسواق البلدان النامية.

وتتعامل روسيا مع الوضع الغذائي في العالم بمسؤولية كبيرة. فعلى الرغم من حقيقة أن المشاكل العالمية في مجال الأمن الغذائي ظهرت قبل وقت طويل من بدء العملية العسكرية الخاصة وكانت نتيجة للسياسة النقدية غير المسؤولة للدول الغربية وتفاقمت بسبب الجائحة، استجبنا بشكل إيجابي، في 22 تموز/يوليه 2022، لمبادرة الأمين العام، والتي كان هدفها الرئيسي هو تخفيف الوضع من خلال تسهيل توريد الغذاء والأسمدة إلى البلدان النامية. وأبرمت صفقة متكاملة لتصدير الأغذية وغاز النشادر عبر موانئ أوكرانيا على البحر الأسود وإلغاء حظر تصدير الحبوب والأسمدة من روسيا.

غير أن الأمور لم تسر وفقا للخطة. فاعتبارا من 4 أيار/مايو، ذهب 40 في المائة من جميع المنتجات المصدرة عبر الممر البحري الإنساني إلى بلدان الاتحاد الأوروبي. وتقل حصة أفقر البلدان عن 3 في المائة. ولمدة عام تقريبا استخدم الغرب، الذي يكن يعاني من الجوع في المقام الأول، السلع الزراعية الأوكرانية.

ولم تزد الإمدادات الغذائية للبلدان الأفريقية، منذ 18 آذار/مارس، في بداية المرحلة الثالثة من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب سوى بنسبة 54 في المائة مقارنة بالمرحلة الثانية. ولم يكن ذلك ممكنا إلا بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها الفريق الروسي في مركز التنسيق المشترك في اسطنبول. فقد كانوا هم الوحيدون الذين كافحوا، حتى ضد الأمم المتحدة، لضمان أن تولى الأولوية للطلبات المقدمة من السفن المتجهة إلى أفريقيا.

وكان من المقرر أن يتم تصدير غاز النشادر بالتوازي مع تصدير الحبوب. غير أن ذلك لم يحدث مطلقا. ورفض الجانب الأوكراني في مركز التنسيق المشترك حتى مناقشة رفع الحظر عن خط أنابيب الأمونيا بين توليباتي وأوديسا، المنصوص عليه في الاتفاق الثلاثي المنطبق. وبدلا من ذلك، طرح سلسلة جديدة من الشروط التي لم تكن جزءا من المبادرة.

ومنذ ما يقرب من عام الآن، لم نشهد أي تقدم على الإطلاق في الجزء الثاني من الصفقة المتكاملة بين غوتيريش والاتحاد الروسي، ألا وهو مذكرة التفاهم بين روسيا والأمانة العامة للأمم المتحدة. ولا يزال المصرف الروسي الرئيسي، Rosselkhozbank، وهو الكيان المعني تحديدا بإجراء المعاملات المالية على صادرات المواد الغذائية، خاضعا للعقوبات. والصفقات التي تتم لمرة واحدة والتي وعدت بها واشنطن وبروكسل بسخاء مجرد أضحوكة عندما يتم تقديمها كحل قابل للتطبيق للمشكلة. والمجموعة التي اقترحها الأمين العام لا تنطبق إلا على الجزء المتعلق بخدمة الصادرات التجارية الأوكرانية. ولا تزال الإمدادات الزراعية الروسية محظورة بشكل فعال بسبب العقوبات الغربية من دون أي احتمال لرفعها عن الأسمدة والمواد الغذائية التي يفترض أنها غير خاضعة للجزاءات. وتدفع الولايات المتحدة وتوابعها بخطابها المعتاد بشكل أساسي الرواية القائلة بأن العالم بحاجة إلى الذرة الأوكرانية لتغذية الحيوانات، والتي تصل إلى 70 في المائة من الصادرات، أكثر من احتياجه إلى القمح والأسمدة الروسية.

وكما نعلم، عقدت محادثات رباعية رفيعة المستوى في اسطنبول الأسبوع الماضي للنظر في مستقبل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. والاتصالات جارية بشأن هذا الموضوع. ولكن، نود أن نُذّكر بأننا أشرنا بالفعل، في آذار/مارس في وقت التمديد، إلى عدم حدوث تقدم بشأن المسائل العامة الخمس التي تعرقل الإمدادات الزراعية الروسية. ولا يمكننا ضمان تمديد الاتفاق الشامل.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد مارتن غريفيث على إحاطته الثاقبة.

لا نزال شعر بقلق عميق ونحن نشاهد عدوان روسيا المستمر على أوكرانيا، الذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على روسيا أن توقف الحرب التي بدأتها.

وتدين اليابان هجمات روسيا على البنية التحتية المدنية والمراكز الحضرية في جميع أنحاء أوكرانيا. إن الهجمات على المجمعات السكنية والمستشفيات والمدارس ومرافق الطاقة وغيرها من المنشآت الأساسية للحياة تعرض للخطر رفاه الشعب الأوكراني ومستقبله. ونذكر مرة أخرى بأن الهجمات العشوائية على السكان المدنيين الأبرياء تشكل جريمة حرب. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على جرائم الحرب وغيرها من الفظائع. ويجب مساءلة روسيا.

كما ندين جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان، ونحث جميع أطراف النزاع على التمسك بالمبادئ الإنسانية الدولية.

ولاستعادة السلام العادل والدائم في أوكرانيا، تلتزم اليابان بتحقيق التعافي السريع في أوكرانيا وإعادة إعمارها. وسنواصل بشكل مطرد تقديم المساعدات الإنسانية والمالية وغيرها من المساعدات، التي يبلغ مجموعها 7,6 بليون دولار، لدعم أوكرانيا في مختلف المجالات، بما في ذلك الكهرباء والأعمال المتعلقة بالألغام والزراعة.

والتحديات التي نواجهها اليوم تحديات بالغة التعقيد، لكن العدوان الروسي على أوكرانيا أدى إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي العالمية وتسبب في ارتفاع التضخم. وللاستجابة لهذه القضية الملحة، أدت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب دورا محوريا في التخفيف من التداعيات على الإمدادات الغذائية في العالم. وقد يسرت المبادرة ببراعة تصدير أكثر من 30 مليون طن متري من الحبوب من الموانئ الأوكرانية، وخصصت أكثر من 56 في المائة من تلك الصادرات الغذائية إلى البلدان النامية. ونتيجة لذلك، لم تسهم المبادرة في خفض أسعار الأغذية العالمية فحسب، بل قدمت أيضا دعما أساسيا للمتضررين بشدة من الحرب، ولا سيما في البلدان النامية.

وتشيد اليابان بالتفاني الثابت للأمين العام والسيد غريفيث والسيدة غرينسبان، في دعم استمرارية المبادرة ونزاهتها. كما نعرب عن تقديرنا لحكومة تركيا على مساعدتها الدبلوماسية والتشغيلية للمبادرة.

وتماشيا مع الجهود المبذولة لمنع المزيد من التدهور في أزمة الغذاء، تساهم اليابان بنشاط في تقديم المساعدات الغذائية الطارئة وتعزيز قدرة المجتمع الدولي على الصمود، بما في ذلك الدول الأعضاء الضعيفة، وقد التزمت حتى الآن بتقديم أكثر من 250 مليون دولار من المساعدات.

ومن المؤسف حقا أن روسيا عارضت التمديد التلقائي للمبادرة لمدة 120 يوما في آذار/مارس. ومما يبعث على القلق العميق أيضا أن معدل التفتيش في مركز التنسيق المشترك انخفض انخفاضا كبيرا منذ 1 أيار/مايو، مما لا يدل على عدم رغبة روسيا في تيسير عمليات التفتيش وحركة السفن فحسب، بل أيضا على اعتزامها تعليق المبادرة. إن احتمال التعليق ينذر بالخطر، لأنه يتجاهل العواقب الكارثية المحتملة على الإمدادات الغذائية العالمية.

ولتجنب المجاعة على الصعيد العالمي ومعالجة انعدام الأمن الغذائي، يجب أن نضمن المرور الآمن والسلس للسفن التي تنقل الحبوب وما يتصل بها من مواد غذائية وأسمدة من الموانئ الأوكرانية المحددة من خلال الحفاظ على عمليات المبادرة. وتدعو اليابان جميع الأطراف المعنية، ولا سيما روسيا، إلى التصرف بمسؤولية لضمان استمرار المبادرة.

ويجب أن يتوقف الكرب الذي تعاني منه أوكرانيا وما يتبعه من ضغوط على الأمن الغذائي العالمي. وتؤكد اليابان من جديد تفانيها الثابت في تقديم الدعم الشامل والتضامن مع شعب أوكرانيا. ونتعهد بمواصلة مساعينا لتأمين الإمدادات الغذائية العالمية، ومن ثم الإسهام في استقرار الأسواق العالمية، ومنع الفقر، واحتواء عدم الاستقرار الاجتماعي، وصون السلام والأمن الدوليين.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على المعلومات التي تشاطرها معنا للتو عن الحالة الإنسانية في أوكرانيا. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لأوكرانيا ووفد الاتحاد الأوروبي وممثلي بولندا والدانمرك ورومانيا وليتوانيا.

بدخولنا الشهر الخامس عشر من الحرب في أوكرانيا، تستمر حصيلة هذا النزاع المميت من حيث الخسائر البشرية والمعاناة والكرب في الازدياد. ولا يزال المدنيون والبنية التحتية المدنية مستهدفين في القتال المميت وعمليات تشريد السكان نتيجة للقصف، مما يجعل الحياة اليومية للأبرياء مستحيلة. وعلى الرغم من التضامن الدولي الفوري والمستمر، لم تتمكن المساعدات الإنسانية من الوصول إلى جميع المحتاجين، ووفقا لإحصاءات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من الأسبوع الماضي، هناك ما يقدر بنحو 17,6 مليون شخص محتاج في عام 2023.

ونشيد بعمل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وجميع المنظمات في الميدان، التي يجب أن تلبي الاحتياجات الإنسانية في ظروف صعبة في كثير من الأحيان. ونقدر جهودهم لتوفير الإغاثة العاجلة في أعقاب القصف والمساعدة المتعددة الأوجه التي يحتاجها السكان يوميا عند الفرار أو في مرافق الاستقبال.

وندعو الأطراف إلى تيسير وصول القوافل الإنسانية إلى جميع مناطق العمليات، ولا سيما تلك الأقرب إلى خط المواجهة، وهي الأكثر تضررا. ويجب أن يكون الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال، ولا سيما الأشخاص الضعفاء مثل الأطفال والمرضى أو كبار السن، قادرين على الحصول على الخدمات الأساسية مثل المياه أو الكهرباء أو الدواء.

ونكرر نداءنا المستمر إلى المتحاربين لاحترام التزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني؛ وعدم استهداف البنية التحتية الحيوية أو السكان المدنيين؛ والامتناع عن استخدام الأسلحة التي تسبب آثارها العشوائية معاناة لا مبرر لها للمدنيين أو قد تشكل تهديدا طويل الأجل للمدنيين، بما في ذلك من خلال آثارها على البيئة. ونشدد بصفة خاصة على ضرورة أن يمتنع المتحاربون عن استخدام الألغام أو الذخائر العنقودية أو غيرها من الأسلحة التي تُطلق عن بعد، وأن يتخذوا أقصى الاحتياطات للتقليل إلى أدنى حد من آثارها على المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال وأشد الفئات ضعفا.

إن حجم التحديات الأمنية المتجاورة في العديد من بؤر التوتر يضع ضغطا على التضامن الدولي ويجعل التعبئة الإنسانية أكثر تعقيدا. وتحذر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من نقص الغذاء والماء والدواء، الذي يمكن أن تكون آثاره كارثية إذا لم يتم احتواؤها بسرعة. أما بالنسبة للاحتياجات التمويلية لخطة الاستجابة السريعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لعام 2023 في أوكرانيا، فهي تقدر بمبلغ 205 ملايين دولار.

وفي سياق اقتصادي عالمي يتأثر إلى حد كبير بمختلف الأزمات، وتجدد النزاعات المسلحة الأخرى، وتفاقم الأزمة الإنسانية، ولا سيما فيما يتعلق بتفشي انعدام الأمن الغذائي، يبدو أن الخيار الوحيد المناسب للتغلب على الأزمة هو الاستثمار في الحوار بغية التوصل إلى حل دبلوماسي وسياسي لإنهاء الحرب. إن الثمن الذي يجب دفعه، سواء في الأرواح البشرية أو في إعادة البناء المادي، باهظ جدا وكل يوم من أيام الحرب سيزيد من ذلك الثمن.

ولا يزال بلدي مقتنعا بأن المفاوضات بحسن نية بين جميع الأطراف ستؤدي إلى السلام والتعايش السلمي. ومبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب والاتفاق بشأن تبادل أسرى الحرب يعززان قناعتنا. ولا نزال منتبهين ومستعدين لتشجيع أي مبادرة لحل النزاع من خلال القنوات الدبلوماسية.

ويؤيد بلدي البحث عن حلول قابلة للتطبيق تسمح بتسوية دائمة للنزاع لتحقيق السلام، ويدعو الأطراف إلى الدخول في مفاوضات بحسن نية لإنهاء الحرب المميتة في أوكرانيا.

السيدة هاكمان (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نحن ممتنون لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم ولفرنسا وإكوادور على طلبهما

عقدها. كما نعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

إن من المؤسف استمرار الحرب على أوكرانيا بطريقة تعرض أرواح المدنيين الأبرياء للخطر حيث لا تزال عدة مدن وبلدات تتعرض للقصف العنيف بواسطة المدفعية العسكرية. فعلى مدى عدة أسابيع استمر القتال العنيف في مناطق مثل باخموت وماريوبول وليسيتشانسك وبوباسنا وسيفيرودونيتسك حيث ترد تقارير عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين. ففي الأسبوع الأول من هذا الشهر وحده، سجلت مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 221 إصابة في صفوف المدنيين شملت مقتل 58 شخصا وجرح 163 شخصا معظمهم بأسلحة متفجرة ذات آثار واسعة النطاق. وكما يشار في كثير من الأحيان في الإحاطات المقدمة إلى مجلس الأمن فإن من المرجح أن تكون تلك الأرقام أعلى من التي أبلغ عنها.

وفي حين تضاءلت الإصابات مقارنة بالأشهر السابقة، إلا أننا نشعر بأن مجرد إصابة واحدة بين المدنيين كثيرة جدا في حرب ما كان ينبغي خوضها على الإطلاق. علاوة على ذلك، تحمل كلا الجانبين خسائر باهظة حيث أفادت التقارير عن مقتل أو إصابة مئات الآلاف من المقاتلين في الخطوط الأمامية للمعركة.

إن من غير المؤكد حدوث تحول في مسار الحرب خلال الأيام المقبلة ولكن تظل التزامات الأطراف المتحاربة بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بكفالة حماية المدنيين من الأذى في أوقات الحرب ثابتة دون تغيير. تمشيا مع هذه الالتزامات الإنسانية، نحث الأطراف على ضمان المرور الآمن للمدنيين والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المناطق التي يحتاج فيها الناس إلى المساعدة، بما في ذلك الأراضي المحتلة في أوكرانيا. ونحذر من الهجمات المتعمدة على المناطق المأهولة بالمدنيين، فضلا عن تدمير الهياكل الأساسية المدنية، ولا سيما منشآت الطاقة والمياه والمنازل والمراكز الطبية والمدارس والأسواق، التي يزيد تدميرها من ضعف المدنيين ويؤدي إلى تفاقم ظروفهم الصعبة أصلا.

ونعرب عن امتناننا للالتزام المستمر من جانب الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والشركاء الآخرين وللجهود التي لا غنى عنها الرامية إلى الحد من أثر الحرب على أرواح السكان الأبرياء. كما نود أن نشدد على أهمية توفير خدمات الصحة الطبية والإنجابية والنفسية للجميع، خاصة للنساء والأطفال.

نشكر قيادة الأمم المتحدة وتركيا على جهودهما المبذولة دعما لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ونتشاطر النداءات الداعية إلى أن يساعد التجديد الإضافي للمبادرة في تهدئة الشواغل المتعلقة بأسواق السلع الأساسية. وكما ورد في إحاطة اليوم، كان اتفاق الحبوب عاملا مهما لتحقيق الاستقرار في أسعار الغذاء العالمية خلال العام الماضي. وإذ نعرب عن أملنا في تمديد المبادرة، نكرر دعوتنا للأطراف وجميع أصحاب المصلحة إلى تجديد التزاماتهم لكفالة تنفيذها بفعالية من جميع جوانبها. يحث وفد بلدي أيضا أصحاب المصلحة المعنيين على إحراز تقدم في التصدي لأي عقبات تعترض التنفيذ الفعال لمذكرة التفاهم بشأن تعزيز الصادرات الغذائية الروسية والأسمدة إلى الأسواق العالمية.

وبعد إخلاء المستوطنات المحيطة بمحطة زابوريجيا للطاقة النووية مؤخرا – الذي زاد من حالة عدم اليقين بين السكان وفي الخارج أيضا – نتشاطر الشواغل التي أثيرت بشأن ظروف التوظيف في المحطة ونعرب عن تأييدنا للمشاورات الجارية التي تقودها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتأمين حماية المحطة. ونود أن نكرر التشديد على الضرورة المطلقة للأمان والأمن النوويين في أوكرانيا، فضلا عن التشديد مرة أخرى على أنه لن يظفر بالفوز أحد في نزاع نووي. عليه نناشد بعدم التهديد بمثل هذه القدرات في سياق النزاع لصالح البشرية جمعاء.

ما زلنا نشدد على رأينا القائل باستحالة الفوز عسكريا بالحرب على أوكرانيا. عليه نواصل حث المجتمع الدولي على أن يواصل قيادة جهود تدخلاته الدبلوماسية التي من شأنها أن تساعد على ضمان الوقف الفوري للأعمال العدائية. ونرى أن الوقت قد حان بالفعل لكي

يبني المجتمع الدولي على توافق الآراء الدولي لأجل تحقيق السلام في أوكرانيا في عمله الرامي إلى التوصل إلى مسار موثوق به نحو تسوية سياسية شاملة تمشيا مع القانون الدولي وروح ميثاق الأمم المتحدة. وندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى إعادة التفكير في إجراءاته تمشيا مع التزاماتنا المشتركة بالسلام والأمن الدوليين وسحب قواته فورا ودون شروط من حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام غانا الكامل بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ونجدد دعمنا لجميع الجهود الإنسانية المبذولة لمساعدة شعب أوكرانيا الذي ما زال يعاني.

السيد سينيشال دي غوفريدو الابن (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطته المفصلة عن الحالة الإنسانية في أوكرانيا وبشأن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

نعرب عن أسفنا لأن السعي إلى حل عسكري للنزاع ما زال يتسبب في خسائر لا تطاق في الأرواح البشرية كما حدث نتيجة للغارات الجوية التي شنت على كييف ومدن أوكرانية أخرى في وقت سابق من هذا الشهر، علاوة على تزايد القتال في باخموت في الأسبوع الماضي. ونعرب عن تضامننا مع جميع الضحايا.

ونكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني والمبادئ الأساسية للتمييز بين المقاتلين والمدنيين ومبادئ التناسب والحيطة والضرورة والإنسانية فضلا عن كفالة احترامها. ويجب على الأطراف الامتناع عن مهاجمة البنية التحتية المدنية الحيوية. نشدد أيضا على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المحتاجين أينما كانوا، فضلا عن ضرورة كفالة توفر ظروف آمنة للعاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك الوحدات والمعدات الطبية. ويجب الامتناع عن تسييس الرسائل الإنسانية وكذلك الامتناع عن التطبيق الانتقائي للقانون الدولي الإنساني.

منذ اندلاع النزاع ما برحت البرازيل تدعو، إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية دون الحكم مسبقا على نتائج مفاوضات السلام في المستقبل لأجل تجنب المزيد من العنف. ويظل ذلك موقفنا. كما أن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء الأخرى في هذا الاتجاه مشجعة. ونحيط علما بالنداءات الجديدة المؤيدة للحوار بين الأطراف ونرى أنه السبيل الوحيد نحو تحقيق السلام المستدام.

ونرى أن تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب خطوة هامة نحو بناء الثقة بين الطرفين. تشجع البرازيل تمديد الاتفاقات حسب الاقتضاء للحد من عدم اليقين بتدفق الإمدادات العالمية من الحبوب والأسمدة. لقد عانت البلدان النامية معاناة هائلة من الآثار الجانبية للنزاع بسبب ضعفها الهيكلي إزاء التقلبات في أسعار الأغذية والمدخلات الزراعية.

لذلك فإن نجاح المبادرة مسؤولية جماعية. ونحث روسيا وأوكرانيا على التوصل إلى تفاهم بينهما كما نحث الدول الأعضاء الأخرى على تجنب الإجراءات التي تتعارض مع روح اتفاقات اسطنبول، بما في ذلك ما يتعلق بالصادرات الروسية من الحبوب والأسمدة.

ويساورنا القلق إزاء تدهور البيئة السياسية في المجلس، إذ نشهد حول هذه الطاولة وجهات نظر مختلفة بشأن أسباب النزاع والطريق إلى الأمام، بيد أنه يجب تشاطر فهمنا للمعايير والمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. ولا مناص من أن تعرب البرازيل عن شعورها بالإحباط لعجز المجلس عن تحقيق توافق في الآراء واتخاذ قرار يدعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني. ونرى أيضا أن من المؤسف أن يؤثر النزاع في أوكرانيا على مسائل أخرى مدرجة في جدول الأعمال الدولي، بما في ذلك في محافل أخرى متعددة الأطراف، بعرقلة الحوار وتعقيد الاستجابة للتحديات الملحة الأخرى التي نتحمل المسؤولية عنها.

كما أن من المؤسف بالقدر نفسه تلك المحاولات التي ذكرها ممثل غابون في جلسة عقدت في وقت سابق من هذا الشهر لإجبار الآخرين على الانحياز لأحد الجانبين (انظر S/PV.9316). إن الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واجب على جميع الأعضاء، وبالتالي نؤيد السلامة الإقليمية لأوكرانيا. بيد أن هذا الموقف المبدئي

ينبغي ألا يعوق عمل المجلس نحو إيجاد حل سلمي. وسيتطلب ذلك من الأطراف والدول الأعضاء الأخرى الاستعداد لفهم مطالب وشواغل جميع الأطراف. وكلما أسرعنا في المشاركة في هذا الجهد الجماعي كان ذلك أفضل.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على ملاحظاته الثاقبة.

أولا، أود أن أشدد على أنه في كل يوم تعرقل فيه روسيا مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وتهدد بتعليقها، فإنها ترفع أسعار الغذاء العالمية في جميع أنحاء العالم. وهذا يعني ارتفاع الأسعار بالنسبة للجميع، بما في ذلك البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل والأمم المتحدة، التي تشتري أيضا الغذاء من السوق العالمية. لقد سمعنا الأمم المتحدة تقول مرات عديدة، كما سمعنا للتو من وكيل الأمين العام غريفيث، إن المبادرة حاسمة الأهمية لتحقيق الاستقرار في أسعار الغذاء العالمية وإيصال الغذاء إلى الجياع في العالم. وعلى الرغم من ذلك، توقفت روسيا عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الأمم المتحدة وتركيا. فقد أبطأت عمدا وتيرة عمليات تفتيش السفن وقللت بشدة من كمية الحبوب التي تغادر موانئ أوكرانيا للمساعدة في تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفا في العالم. وفي الأسابيع الأخيرة، وفي أكثر من مناسبة، رفض وفد الاتحاد الروسي في مركز التنسيق المشترك في اسطنبول السماح بأي تفتيش للسفن. والآن تهدد روسيا بإنهاء تعاونها في 18 أيار/مايو.

وفي حين أن روسيا تحول دون إطعام إمدادات الحبوب الأوكرانية للجياع، فإن روسيا تصدر بنجاح محصولها الوفير من الحبوب. وتشير الحكومة الروسية بانتظام إلى ضرورة تنفيذ مذكرة التفاهم التي أبرمتها مع الأمم المتحدة بشأن تصدير الأغذية والأسمدة الروسية. وفي مذكرة التفاهم تلك، التزمت روسيا بتسهيل "التصدير من دون عوائق للأغذية وزيت عباد الشمس والأسمدة" من موانئ أوكرانيا على البحر الأسود. يجب على روسيا تنفيذ التزاماتها. يجب على روسيا أن تتوقف عن احتجاز الأمن الغذائي العالمي رهينة لألاعيب القوى المغرضة وجني الأرباح.

وفي حين أننا جميعا ندفع الثمن المرتفع لتصرفات روسيا، فلا أحد يدفع ثمنا باهظا أكثر من أوكرانيا. بعد 15 شهرا وإحاطات لا حصر لها، لم نقترب للأسف من إنهاء المعاناة الإنسانية الناجمة عن حرب روسيا غير المبررة ضد أوكرانيا. وبدلا من ذلك، يرتفع عدد القتلى جراء الهجمات الروسية بالقذائف والطائرات بدون طيار على المراكز السكانية المدنية في أوكرانيا. ففي الفترة بين 1 و 4 أيار/مايو، شنت روسيا أكثر من 145 غارة جوية في جميع أنحاء أوكرانيا. وهذا يترجم إلى ما معدله أكثر من قذيفة أو طائرة بدون طيار أو قنبلة واحدة كل ساعة، 24 ساعة في اليوم، لمدة ثلاثة أيام متتالية. في تلك الأيام الثلاثة وحدها، قتلت الهجمات الروسية وجرحت أكثر من 100 مدني، بينهم خمسة أطفال على الأقل.

وقد أبلغت المنظمات الإنسانية عن تدهور الأوضاع في مناطق الخطوط الأمامية، وهناك نقص في الضروريات مثل الكهرباء والغذاء والوقود. إن هجمات الرئيس بوتين المتصاعدة على البنية التحتية الحيوية لأوكرانيا تهددنا جميعا. إن عرقلة روسيا لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب تؤثر على الجياع في العالم. ليس لدى روسيا مصلحة في التخفيف من الآثار غير المباشرة المترتبة على حربها ضد أوكرانيا، تماما كما لم تظهر أي اهتمام حقيقي بالتفاوض أو الدبلوماسية المجدية. نناشد بوتين التوقف عن احتجاز الجياع في العالم رهائن وتوسيع نطاق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وتنفيذها بالكامل. وندعو روسيا مرة أخرى إلى إنهاء هجماتها على شعب أوكرانيا وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية بالكامل. روسيا وحدها لديها القدرة على إنهاء الحرب التي بدأتها بلا معنى.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته الرصينة وعلى العمل الذي يقوم به هو وفريقه في الميدان.

استمرت الحالة الإنسانية في أوكرانيا في التدهور منذ آخر مرة ناقشها فيها المجلس (انظر S/PV.9286). في الأشهر الـ 15 الماضية، ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدات

الإنسانية الطارئة والحماية من حوالي 3 ملايين إلى ما يقرب من 18 مليونا. نريد أن نعلن بكل ما يمكننا من وضوح أن هذا ليس إلا نتيجة عدوان روسيا غير المبرر على أوكرانيا. وتدين مالطة بشدة تصعيد روسيا المستمر لحربها العدوانية غير المشروعة ضد أوكرانيا. لا يزال الأوكرانيون يعانون من هجمات متعمدة واسعة النطاق على البنية التحتية الحيوية التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين. وقد دمرت الهجمات الروسية خدماتهم الأساسية، بما في ذلك الطاقة وإمدادات المياه والتدفئة. أدت هجمات روسيا المستمرة على البنية التحتية للطاقة إلى أزمة طاقة في الأشهر الأولى من عام 2023، مما وضع قدرة البلد على الصمود على المحك.

ارتكبت روسيا عمليات قتل عشوائية للمدنيين ومارست التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، فضلا عن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وعمليات الاختطاف والترحيل القسري للأطفال. وبقيامها بذلك، تكون قد انتهكت عمدا النظام الدولي القائم على القواعد. وفقا للتقرير الأخير الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، فإن النقل والترحيل القسري للأطفال الأوكرانيين إلى روسيا أو المناطق الخاضعة للسيطرة الروسية يشكلان انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ويرقيا إلى جرائم حرب. ويجب إعادة هؤلاء الأطفال فورا إلى أوكرانيا باستخدام المساعدة الفنية من المنظمات الدولية. نطالب روسيا بوقف عمليات الترحيل غير القانونية والامتثال لاتفاقية حقوق الطفل.

كما نرحب ونشجع على بذل المزيد من الجهود لضمان المساءلة الكاملة عن جميع الجرائم التي ارتكبتها روسيا ضد أوكرانيا وعلى أراضيها. وفي ضوء ذلك، نؤيد العمليات الجارية لمحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. وتؤمن مالطة إيمانا راسخا بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة. وفي ذلك الصدد، انضمت مالطة إلى الدول الأطراف الأخرى في المحكمة الجنائية الدولية في إحالة الحالة في أوكرانيا إلى المحكمة، وستواصل جهودها لتعزيز التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن في مواصلة التحقيق في جريمة العدوان الروسية. مالطة مؤيد قوي للمحكمة الجنائية الدولية كمنارة للمساءلة. ونحيط علما بمذكرة التوقيف الصادرة ضد الرئيس فلاديمير بوتين والمفوضة الروسية لحقوق الطفل، ماريا لفوفا – بيلوفا. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن هذه الجرائم يجب ألا تمر بدون عقاب وأنه يجب محاسبة جميع مرتكبيها.

وستواصل مالطة دعم كل جهد لمعالجة الآثار الإنسانية للعدوان الروسي. ونؤكد من جديد أيضا أن الخطوة الجادة الوحيدة نحو تحقيق سلام عادل ودائم هي أن توقف روسيا فورا جميع الأعمال العدائية وأن تسحب بدون شروط وبشكل كامل جميع قواتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على أهمية مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي تتجاوز أوكرانيا وتؤثر على الأمن الغذائي العالمي. ومن الأهمية بمكان ضمان توسيع نطاق الاتفاق بين جميع الأطراف لتخفيف الضغوط على أمن الإمدادات التي تؤثر على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. وهذا عنصر آخر يلزم متابعته كجزء من الجهود الجماعية لضمان سلام مستدام ودائم.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته.

لا تزال الأزمة الأوكرانية مستمرة. ولا تزال الحالة الإنسانية مزرية ولا تزال الآثار غير المباشرة للأزمة مستمرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات إيجابية للتخفيف من الآثار الإنسانية للنزاع وأن يبذل جهودا مشتركة لتهدئة الحالة وكفالة وقف الأعمال القتالية في أقرب وقت ممكن.

أولا، ينبغي بذل كل جهد ممكن للحد من الضرر والمعاناة اللذين يلحقان بالمدنيين. ينص القانون الدولي الإنساني على مدونة لقواعد السلوك يجب مراعاتها في حالات النزاع. وينبغي لأطراف النزاع ألا تدخر جهدا في حماية سلامة المدنيين والمرافق المدنية. والنساء والأطفال هم أضعف الفئات في النزاعات المسلحة ويجب

إيلاؤهم اهتماما خاصا. ونرحب بتوسيع نطاق المعونة المقدمة إلى جميع السكان المتضررين وتيسير إصلاح وترميم الهياكل الأساسية المدنية من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الوكالات الإنسانية، على أساس من الحياد والنزاهة. وتؤيد الصين التنفيذ المتوازن والكامل والفعال لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ومذكرة التفاهم بشأن تصدير الأغذية والأسمدة الروسية. كما نؤيد الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور هام في ذلك الصدد بغية إزالة العقبات الحقيقية التي تواجه تصدير الأغذية والأسمدة الروسية.

ثانياً، يجب عدم تجاوز الخط الأحمر للأمان النووي أبداً. ويجب عدم استخدام الأسلحة النووية وعدم خوض الحروب النووية. إن سلامة ورفاه مئات الملايين من الناس مرتبطتان بحماية وأمن مرافق المحطات النووية لتوليد الكهرباء في أوكرانيا. فيمكن لحادث ما أن يؤدي إلى عواقب إنسانية وبيئية لا تحصى. وندعو إلى التحلي بأقصى قدر من العقلانية وضبط النفس وتجنب الأقوال والأفعال التي يمكن أن تفاقم المواجهة وتؤدي إلى سوء التقدير. تؤيد الصين المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الحفاظ على الاتصالات مع روسيا وأوكرانيا والاضطلاع بدور حاسم في ضمان سلامة وأمن المنشآت النووية المدنية.

ثالثاً، ينبغي أخذ الآثار غير المباشرة لتدابير الاستجابة للنزاع مأخذ الجد وإدارتها. يواجه الاقتصاد العالمي خطراً متجدداً يتمثل في الركود، مما يستدعي اتخاذ إجراءات منسقة من جانب جميع البلدان من أجل الحفاظ بشكل مشترك على استقرار الأسواق العالمية للغذاء والطاقة والمال. غير أن الجولات المتتالية من العقوبات الأحادية الجانب واتساع نطاق التدخلات العسكرية لم تسفر عن عواقب إنسانية وخيمة فحسب، بل قوضت أيضاً سلاسل التوريد الصناعية العالمية. وينبغي للولايات المتحدة وغيرها من البلدان ذات الصلة أن تنظر بجدية في سلوكها وأن تصححه وأن تهيئ الظروف اللازمة للبلدان النامية لتنمية اقتصاداتها وتحسين سبل عيش شعوبها. ويجب أن تمتنع عن الانخراط في الإكراه الاقتصادي واختلاق الروايات التي تتهم البلدان الأخرى بالإكراه الاقتصادي. إن العقوبات الأحادية الجانب لا أساس لها في القانون الدولي وتثير معارضة من عدد متزايد من البلدان. ويجب أن نشير إلى أن ما يسمى بالنظام الدولي القائم على القواعد ينطوي، بنفس الطريقة، على إشكالية كبيرة من حيث تداعياته القانونية والعملية. وينبغي ألا تستخدمه الولايات المتحدة أو غيرها من البلدان ذات الصلة كذريعة لإساءة استخدام الجزاءات الانفرادية، كما أنه لا يحظى بدعم أو موافقة واسعة من المجتمع الدولي.

رابعاً، من الأهمية بمكان التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة. فليس هناك حلول بسيطة للقضايا المعقدة. وأي حل شامل يبدأ دائماً بالخطوة الأولى، ولا يمكن تأجيل استئناف الحوار والتفاوض إلى ما لا نهاية. وينبغي لجميع الأطراف أن تهيئ الظروف اللازمة للدفع قدماً بالحوار والتفاوض، بدلاً من صب الزيت على النار وتصعيد التوترات في محاولة للتربّح منها. وفيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، ما فتئت الصين تدعو إلى السلام. وكل جهودنا موجهة نحو تعزيز محادثات السلام. وقد غادر اليوم الممثل الخاص في الحكومة الصينية للشؤون الأوراسية لي هوي لزيارة أوكرانيا وبولندا وفرنسا وألمانيا وروسيا من أجل التواصل مع جميع الأطراف للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الأوكرانية. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي في جهوده المتواصلة والدؤوبة من أجل تحقيق تسوية سياسية للأزمة الأوكرانية.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في تقديم الشكر إلى وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته وعمله في الميدان. وتذكرنا إحاطته بالتكلفة الهائلة للحرب العدوانية الروسية.

واصلت روسيا شن ضربات هائلة بالقذائف والطائرات المسيّرة ضد المناطق المأهولة في جميع أنحاء أوكرانيا، مما أسفر عن مقتل مدنيين أبرياء. وتشعر المملكة المتحدة بالجزع إزاء التقارير التي تفيد بوقوع هجمات روسية مؤخراً على مستودعات جمعية الصليب الأحمر الأوكراني في أوديسا ومستشفى متنقل في ميكولاييف. فلا يوجد عذر لمهاجمة أكثر الفئات ضعفاً أو العاملين الشجعان في المجال الإنساني

الذين يدعمونهم. لذلك ندعو روسيا إلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني، ولا سيما مراعاة التمييز بين المقاتلين والمدنيين. وينبغي حماية المدنيين الأوكرانيين – بل جميع المدنيين – من جانب جميع المقاتلين. وبالمثل، فإن منظمات المعونة والعاملين فيها، الذين تتمثل مهمتهم في مساعدة المدنيين الأبرياء المحتاجين لأسباب إنسانية، ليسوا هدفاً. وفي المناطق التي تحتلها روسيا من أوكرانيا، يعيش ما يقدر بنحو 4 ملايين شخص في ظروف قاسية وبائسة. وعلى الرغم من المحاولات المنتظمة التي تبذلها الأمم المتحدة للوصول لتقديم الدعم الإنساني، لم تقدم روسيا قط الضمانات الأمنية اللازمة للوصول. وندعو إلى وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق وبشكل مستدام إلى شعب أوكرانيا. ونهيب بروسيا التوقف عن منع الوصول ووقف هجماتها على البنية التحتية الحيوية والمناطق السكنية.

وكما سمعنا من الآخرين، فإن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ذات أهمية حاسمة. وقد تم تصدير أكثر من 30 مليون طن من الحبوب والمواد الغذائية الأخرى في إطار المبادرة منذ 1 آب/أغسطس. وكان الاتفاق حاسماً لخفض أسعار الغذاء العالمية وإيصال الحبوب التي تشتد الحاجة إليها إلى البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها. وكما قال برنامج الأغذية العالمي، فإن شحنات الحبوب إلى أي بلد تؤدي إلى انخفاض الأسعار العالمية. لذلك نحث روسيا على التوقف عن التهديد بالانسحاب من المبادرة والموافقة بدلاً من ذلك على صفقة مستدامة ومستقرة. وفي الوقت نفسه، تواصل روسيا عرقلة وتأخير عمليات تفتيش السفن. تضرّ هذه العرقلة بالأمن الغذائي العالمي من خلال تأخير الشحنات وتقييد الإمدادات وإبقاء الأسعار مرتفعة بالنسبة للبلدان المستوردة للأغذية.

وأخيراً، تلتزم المملكة المتحدة التزاماً كاملاً بمحاسبة روسيا على أعمالها غير القانونية في أوكرانيا. وسنواصل دعم التحقيقات المستقلة في الفظائع المرتكبة في أوكرانيا كجزء من سلام عادل ومستدام.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته الزاخرة بالمعلومات اليوم.

لا يذكرنا تقريره الرصين بأهمية سبب وجودنا هنا فحسب، بل أيضاً بما يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتجنبه: فقدان إحساسنا بالإلحاح إزاء النزاع. وينبغي ألا نقف مكتوفي الأيدي بينما تتحول الحرب إلى نزاع طويل الأمد منذ سنوات. والعواقب وخيمة جداً بالنسبة لنا جميعاً. غير أن القتال ما برح مستمراً، ودفع ثمنه المدنيون الذين يتحملون وطأة المعاناة. ولا يمكن للإحصاءات التي سمعناها اليوم أن ترسم لنا صورة حقيقية لحجم الدمار والحالة الإنسانية الأليمة في أوكرانيا. وفي الأشهر الـ 14 الماضية من الحرب، كان هناك أكثر من 000 23 من الإصابات بين المدنيين تم التحقق منها، ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي أعلى بكثير. ويحتاج حوالي 18 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية، في حين أن أكثر من 8 ملايين شخص هم لاجئون في جميع أنحاء أوروبا، ونزح 5 ملايين شخص إضافي داخل أوكرانيا. لذلك يجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية من أجل السماح للمعونة التي تمس الحاجة إليها بالوصول إلى المدنيين المحاصرين في القتال.

وفي الأسابيع الأخيرة، كان هناك ارتفاع ملحوظ في الهجمات بالقذائف والطائرات المسيّرة التي ألحقت أضراراً بالبنية التحتية المدنية أو دمرتها. وقد تعرّضت المرافق الإنسانية للقصف. وفي الأسبوع الماضي، دُمر مستودع تابع لجمعية الصليب الأحمر الأوكراني وعيادة صحية متنقلة. ونكرر مرة أخرى دعوتنا إلى أطراف النزاع للتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب ألا تكون الأعيان المدنية أبداً هدفاً للهجمات.

وتواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من النزاع، بما في ذلك تبرعها مؤخراً بسيارات الإسعاف. كما نواصل دعم احتياجات المدنيين من الطاقة. وقد أرسلنا 500 2 مولد كهربائي وسنرسل إمدادات طاقة إضافية موفرة للطاقة في المستقبل القريب.

كان للحرب في أوكرانيا عواقب بعيدة المدى تتجاوز ساحة المعركة، حيث أدت الآثار المتتالية إلى تفاقم أزمات الغذاء العالمية.

وقد أثبتت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب أهميتها الحيوية في ظل تلك الخلفية. فقد شهد العالم التصدير الآمن لأكثر من 30

مليون طن متري من الحبوب والمواد الغذائية من أوكرانيا منذ بداية المبادرة. وحتى الآن، أسهمت تلك الجهود بنجاح في تخفيف الضغط المتزايد على أسعار الأغذية العالمية والآثار غير المباشرة الحتمية الناتجة عن نظام غذائي غير مستقر على أفقر سكان العالم. وقد شعرنا بالتفاؤل لاستمرار المبادرة الحيوية، ونشيد بالجهود المخلصة التي تبذلها الأمم المتحدة وتركيا لجمع جميع الأطراف على طاولة المفاوضات بغية إيجاد حلول للمسائل المعلقة. ويسرنا أن نسمع أن الأمم المتحدة ستواصل العمل عن كثب مع جميع الأطراف لكفالة عمل المبادرة بسلاسة. وفي الوقت نفسه، نواصل الدعوة إلى التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم بشأن الأسمدة والمنتجات الغذائية الروسية ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية.

ولئن كانت أهمية مبادرة الحبوب تحظى بتقدير واسع النطاق لفوائدها العملية، فإننا نأمل أيضا أن تكون في الواقع آلية لبناء الثقة. وتدل القدرة على التوصل إلى اتفاق بشأن تلك المبادرة وغيرها من النتائج التفاوضية الناجحة، مثل تبادل أسرى الحرب، على أنه لا يزال هناك قدر من الاستعداد للتفاوض على مسار للمضي قدما. ونشعر بالتفاؤل الحذر إزاء أن تكون هذه الجهود وسيلة لبناء الثقة بين جميع الأطراف وتذكيرها بفوائد السلام.

لقد أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة باستمرار أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري ممكن لهذه الحرب، ولن نتوانى في هذا الاعتقاد. وندعو إلى وقف التصعيد واللجوء للدبلوماسية والحوار كسبيل للمضي قدما. وينبغي أن يحشد المجتمع الدولي جهوده وراء جميع الجهود التي يمكن أن تؤدي إلى وقف الأعمال القتالية وتمهد الطريق لإرساء سلام عادل ودائم – سلام يحترم سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة سويسرا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ليس على إحاطته فحسب، بل على كل ما قام به هو وفريقه من عمل في أوكرانيا وفيما يتعلق بأوكرانيا على حد سواء.

في أيار/مايو، يركز المجلس بشكل تقليدي على حماية المدنيين، وهو التزام قانوني يقع على عاتق أي طرف في نزاع مسلح. ومع ذلك، بعد 15 شهرا من الحرب، نحن مضطرون للاعتراف بأن المدنيين في أوكرانيا ما زالوا يدفعون ثمنا مؤلما جدا. ففي الأيام القليلة الماضية، اضطر السكان الأوكرانيون مرة أخرى إلى تحمل موجات متعددة من الهجمات، حيث ضربت القذائف الروسية والطائرات بدون طيار مناطق مختلفة. وفي خيرسون، نفذت هجمات على محطة قطار ومتجر تجاري كبير خلال ساعة الذروة وأسفرت عن مقتل وإصابة عشرات الأشخاص. وفي أوديسا، تم تدمير مستودع الصليب الأحمر الأوكراني، وكذلك عيادته المتنقلة في ميكولايف. وفي ترنوبيل، دمرت الضربات الروسية أيضا مستودعا للمساعدات الإنسانية يوم السبت الماضي. وتدين سويسرا بشدة تلك الهجمات. وأكرر التأكيد على أنه ينبغي عدم استهداف المدنيين والأعيان المدنية. وندعو إلى احترام القانون الدولي الإنساني. وتقع على عاتق أطراف النزاع مسؤولية اتخاذ كل التدابير الممكنة لحماية المدنيين. كما نود الإشارة إلى الالتزام بحماية العاملين في المجال الإنساني وضمان وصولهم بدون عوائق إلى 18 مليون شخص محتاج في أوكرانيا، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق التي تحتلها روسيا.

إن المساءلة أمر حتمي لتحقيق العدالة. وفي آذار/مارس، خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا إلى أن بعض انتهاكات القانون الدولي في أوكرانيا تشكل جرائم حرب. ويجب محاسبة مرتكبي تلك الجرائم وغيرها من انتهاكات القانون الدولي. وفي الوقت نفسه، يجب وضع احتياجات الضحايا في صميم كل الجهود المبذولة في مجال العدالة الانتقالية. ونؤيد التوصية التي قدمتها لجنة التحقيق بوضع صكوك تكميلية، مثل سجل الضحايا، والتعويضات، وخدمات الصحة العقلية والنفسية الاجتماعية.

لقد كان للعدوان العسكري الروسي على أوكرانيا تداعيات سلبية في جميع أنحاء العالم. وهنا يأتي دور مبادرة البحر الأسود لنقل

الحبوب، إلى جانب مذكرة التفاهم التي تركز على تصدير المنتجات الغذائية والأسمدة الروسية. فالمبادرة تساعد على التخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي وانعدام الأمن في مجال الطاقة. وفي الأسبوع الماضي، حققت إنجازا هاما بعد أن شهدت تصدير 30 مليون طن من الحبوب والمواد الغذائية الأوكرانية منذ إطلاقها. ومن هذه الكمية، قام برنامج الأغذية العالمي بشحن أكثر من نصف مليون طن من الحبوب دعما لعملياته الإنسانية في أفغانستان وإثيوبيا والصومال وكينيا واليمن. يجب أن تستمر مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، بالنظر إلى ما تضيفه من قيمة. ونشجع جميع الأطراف على مضاعفة جهودها لإيجاد حل دائم. ونرحب بالتزام الأمين العام وممثليه وبإسهام تركيا في هذا الصدد. وسويسرا على استعداد لتقديم دعمها، لا سيما في إطار دورها كدولة مضيفة.

بعد 15 شهرا من الحرب، يعاني آلاف المدنيين من الآثار المباشرة المدمرة للأعمال العدائية، فضلا عن الآثار غير المباشرة على البنية التحتية اللازمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ونكرر دعوتنا العاجلة لروسيا لتهدئة الوضع على الفور ووقف جميع الأعمال العدائية وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية من دون تأخير. ويحدوني الأمل في أن يقودنا شهر أيار/مايو هذا، الذي يتسم بروح اتفاقيات جنيف، إلى إعادة تأكيد ما ينبغي أن يوحدنا جميعا – وهو الحتمية الإنسانية لحماية المدنيين. ينطبق هذا على أوكرانيا كما هو الحال في كل مكان في العالم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، وكذلك أعضاء مجلس الأمن ووكيل الأمين العام غريفيث. كما أقر بحضور ممثل نظام بوتين في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي.

إننا نجتمع لتناول حرب الروس ضد بلدي. وبعد واحدة من أهدأ الفترات في تاريخ مجلس الأمن، وجهت رئاسة الدولة المعتدية في نيسان/أبريل ضربة أخرى لجهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة يعاني بالفعل من التقويض. في نيسان/أبريل وحده، ارتكب المحتلون الروس 139 6 جريمة حرب، مما أسفر عن مقتل 207 مدنيين أوكرانيين، من بينهم 11 طفلا. وفي 28 نيسان/أبريل، شنت روسيا مرة أخرى هجوما صاروخيا على مبنى سكني متعدد الطوابق، وهذه المرة في أومان، في منطقة تشيركاسي. ونتيجة لذلك، قتل 23 من السكان، من بينهم ستة أطفال. لقد قال مبعوث بوتين كثيرا إن روسيا لا تهاجم المدنيين الأوكرانيين. وقد شاهد العديد من أعضاء المجلس لقطات الفيديو المفجعة من أومان، حيث ظل الناس منتظرين لساعات في حالة يأس بالقرب من الأنقاض حتى يتم انتشال أحبائهم. وفي روسيا، شاهد مشاهدو التلفاز تلك اللقطات على قناة الدعاية "روسيا–1" المملوكة للدولة. وفي الوقت نفسه، نشرت "وزارة الحرب" الروسية على وسائل التواصل الاجتماعي عبارة "نحو الهدف مباشرة".

والحقيقة هي أنه منذ اليوم الأول للغزو الروسي، وبغض النظر عن سيل الأكاذيب التي قدمها الممثل الروسي في المجلس، كان المدنيون الأبرياء هدفا متعمدا للأسلحة الروسية وهدفا مشروعا للجرائم الروسية. إن العقلية الروسية وأتباعها، بما في ذلك في هذه القاعة، قد تحدوا المنطق، وجميع قوانين عدم التناقض، وكل مظاهر اللياقة. فبعد يومين من الغارة على أومان، في 1 أيار/مايو، قتل طفل أوكراني آخر، صبي يبلغ من العمر 14 عاما، في قرية ليزونيفكا، في منطقة تشيرنيهيف، بقنبلة جوية روسية دمرت أيضا المدرسة المحلية. وكان الهجوم حالة أخرى من الأساليب الإرهابية الجبانة والخسيسة التي استخدمها الجيش الروسي على نطاق واسع ضد المناطق الأوكرانية الشمالية التي تم تحريرها قبل عام – قصف المستوطنات الحدودية الأوكرانية من المجال الجوي الروسي. ومثل أي إرهابيين آخرين، لا يهتم الجنود الروس بمكان سقوط تلك القنابل. فأهم شيء هو أنهم يجب أن يزرعوا الموت والدمار.

لقد أصبح الإرهاب الذي يستهدف المناطق المحررة سمة مميزة للجيش الروسي. وفي 3 أيار/مايو، قتلت روسيا 23 شخصا في منطقة خيرسون وحدها، وجُرح 49 شخصا – في متجر ومحطة للسكك الحديدية ومحطة وقود وفي منازلهم. وفي 7 أيار/مايو، ألحق هجوم

روسي بالقذائف أضرارا بمستشفى متنقل في منطقة ميكولايف، تابع أيضا للصليب الأحمر الأوكراني. ومنذ بداية الغزو الروسي المكتمل الأركان، تضررت أو دُمرت 25 منشأة تابعة للصليب الأحمر الأوكراني. وفي 9 أيار/مايو، سقط وابل هائل من 25 قذيفة على المدن الأوكرانية. وفي اليوم السابق لذلك، في 8 أيار/مايو، تمكنت القوات الجوية الأوكرانية من إسقاط جميع الطائرات الإيرانية المسيرة التي أطلقتها روسيا وعددها 35 طائرة. وفي 8 أيار/مايو أيضا، دمرت القذائف الروسية بالكامل مستودعا للصليب الأحمر الأوكراني في أوديسا، إلى جانب جميع المساعدات الإنسانية المخزنة هناك. وقُتل أحد الموظفين. ونتيجة للهجوم، اضطر فرع الصليب الأحمر الأوكراني في أوديسا لتعليق تقديم المساعدات الإنسانية وتنفيذ عدد من المشاريع الإنسانية.

إننا ممتنون لأصدقائنا وحلفائنا، الذين أنقذوا حياة الأوكرانيين حرفيا من خلال مساعدتنا في تعزيز دفاعنا الجوي، مما مكننا من إسقاط 23 قذيفة من أصل 25. ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بالمزيد لحماية أجوائنا ومدنيينا بشكل كامل. وفي نهاية هذا الأسبوع، كان على الأوكرانيين أيضا أن يقضوا وقتهم وسط دوي صفارات الإنذار بغارات جوية حيث شنت روسيا هجمات جديدة ضخمة باستخدام عشرات المسيرات الإيرانية والقذائف الانسيابية وصواريخ S-300. وتسببت الهجمات على مدن خميلنيتسكي، وترنوبيل، وميكولاييف، وخاركيف، وكوستيانتينيفكا في منطقة دونيتسك في خسائر بشرية، فضلا عن إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية المدنية.

وبالإضافة إلى الضرر المباشر الذي لحق بملايين الأوكرانيين بسبب الحرب الروسية، فإن الآثار طويلة الأجل للنزوح والصدمات النفسية والفقر ستظل محسوسة لسنوات قادمة. وأكثر الفئات ضعفا هم الأشد معاناة. وتنتهك روسيا المبادئ الأساسية لحماية الطفل في زمن الحرب. فنتيجة للعدوان الروسي، قُتل 480 طفلا، وجُرح 967 آخرون. وحتى الآن، تحقق مكتب المدعي العام الأوكراني من 13 حالة عنف جنسي ضد الأطفال في مناطق دونيتسك، وكييف، وخيرسون، وميكولاييف، وتشيرنيهيف. والأرقام الحقيقية أعلى بالتأكيد، وتواصل سلطات إنفاذ القانون لدينا التحقيقات. وألحقت الهجمات الروسية أضرارا بـ 185 3 مؤسسة تعليمية، دُمر 330 منها. وإجمالا، لحقت أضرار بـ 412 1 من الأعيان الطبية و 577 من مرافق الرعاية الصحية، والتي دُمر 258 مرفقا منها. ووفقا للتقرير السنوي لمكتب اليونيسف القطري في أوكرانيا، تعطل تعليم ما يقدر بنحو 5,7 مليون طفل، في حين يعاني 1,5 مليون طفل من مشاكل في الصحة العقلية.

والترحيل القسري للأطفال ليس سوى سياسة خطط لها الكرملين جيدا بهدف التلقين العقائدي العدواني وتغيير الهوية العرقية وحرمان أوكرانيا من أجيالها المقبلة. وقد حددت السلطات الأوكرانية حتى الآن 393 19 طفلا رُحِّلوا أو اُختُطفوا إلى الاتحاد الروسي أو إلى الأراضي الأوكرانية التي تحتلها روسيا مؤقتا، ومن بينهم نحو 390 4 من اليتامى أو الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين. ولم يتسن إعادة سوى 364 طفلا. ونلاحظ بقلق أن روسيا كثفت، حسب التقارير، ممارساتها في الترحيل والاختطاف في الأراضي المحتلة تحت ستار ما يسمى بالإخلاء. وننضم إلى كثيرين آخرين في المجلس في إعادة التأكيد على أن القوات الروسية وحدها هي التي يجب إجلاؤها من أراضي أوكرانيا. وحالما يحدث ذلك، ستنتهي فظائع الحرب.

ونرحب بالاستنتاجات القائمة على أسس سليمة الواردة في تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان وآلية موسكو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي أكدت من جديد النطاق الهائل للانتهاكات والجرائم التي يرتكبها المحتلون الروس، ولا سيما ضد الأطفال. وندعو الأمين العام والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إلى تضمين التقرير السنوي المقبل تقييما سليما لفداحة الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الحكومة الروسية ضد الأطفال في أوكرانيا. ونعتقد أن من شأن ذلك الإسهام في كفالة مساءلة الجناة وتحقيق العدالة للأطفال الأوكرانيين – ضحايا العدوان الروسي. وينبغي ألا يوفر غزو المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن حصانة أو عفوا لمجرمي الحرب.

سبق أن وجهنا انتباه المجلس إلى الحالة الحرجة المتعلقة بتلوث الأراضي الأوكرانية بالألغام الأرضية. ووفقا للتقديرات الأولية،

فإن ما بين 000 170 و 000 180 كيلومتر مربع من الأراضي الأوكرانية ملوثة بألغام وذخائر متفجرة أخرى. ومهمتنا الأساسية اليوم هي التعجيل بعملية إزالة الألغام قدر الإمكان وزيادة عدد أفرقة إزالة الألغام وتزويدها بمعدات خاصة. ومع الأسف، فإن هؤلاء الأشخاص الذين يخاطرون بحياتهم لتطهير الأراضي الأوكرانية من الألغام واستعادة السلامة للناس هم أيضا هدف للقوات الروسية. وفي أحدث واقعة، قُتل تسعة من أفراد فريق لإزالة الألغام بقذائف روسية أثناء قيامهم بواجبهم في منطقة خيرسون يوم 7 أيار/مايو. والتلوث بالألغام الأرضية في أوكرانيا مسألة تؤثر على الأمن الغذائي العالمي، حيث أن أكثر من 700 4 كيلومتر مربع من المناطق الملوثة هي أراض زراعية. وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية، تواصل أوكرانيا العمل كمساهم موثوق به في الأمن الغذائي العالمي من خلال تنفيذ اتفاقها مع الأمم المتحدة في إطار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب والدعوة إلى توسيع نطاقها الجغرافي بإدراج موانئ أوكرانية جديدة.

وحتى بداية شهر أيار/مايو، صدرت أوكرانيا 29,8 مليون طن من الحبوب والمواد الغذائية خلال هذا العام. ويشمل ذلك 000 600 طن من الحبوب شُحنت بواسطة سفن استأجرها برنامج الأغذية العالمي دعما لعملياته الإنسانية في إثيوبيا وأفغانستان والصومال وكينيا واليمن. وكان من الممكن أن تكون هذه الكمية أكبر بكثير لو لم تلجأ روسيا إلى الممارسات المعرقلة. ونشعر بالقلق من أنه اعتبارا من 1 أيار/مايو، انخفض معدل التفتيش إلى متوسط 2,9 عملية تفتيش في اليوم، مقابل 6,6 في الفترة من آب/أغسطس 2022 إلى نيسان/أبريل 2023. ونتيجة لذلك، تمكنا في نيسان/أبريل من تصدير أقل من 3 ملايين طن عبر ممر الحبوب، وهو ما لا يمثل سوى نصف قدراتنا التصديرية الزراعية.

وتسعى أوكرانيا، بالتعاون مع الأمم المتحدة وتركيا، إلى توسيع نطاق المبادرة دون أي تأخير أو تعطيل للشحنات. ووفقا للخبراء، فإن أسعار الأغذية على الصعيد العالمي سترتفع بشكل كبير مرة أخرى إذا عرقلت روسيا عمليات التصدير. وينبغي أن يُؤخذ هذا المنظور القاتم على محمل الجد. إنه لأمر مثير للاشمئزاز أن روسيا لا تزال تتظاهر بأنها الطرف الخاسر من الاتفاق. ولن أُذكر المجلس حتى بعدم أخلاقية هذه الشكاوى من الدولة المعتدية التي كانت، ولا تزال، التهديد الوحيد لشحنات الأغذية في البحر الأسود. فلنكتف بإلقاء نظرة على البيانات التي تُظهر بوضوح الفوائد التي تعود على روسيا من الاتفاق. والبيانات تشير إلى أن صادرات القمح الروسي في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2023 تضاعفت تقريبا عن الفترة نفسها قبل عام واحد. ولذلك، فإننا نعتبر تلك التخمينات محاولة للتستر على ممارسات روسيا المتعمدة لاستخدام الإمدادات الغذائية كسلاح ونحث المجتمع الدولي على الرد بحزم.

وأود أن أُذكر بعض الذين أدلوا ببيانات هنا اليوم بأن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب لن ينتهي سريانها في هذا الأسبوع.

لكن الموعد النهائي للابتزاز الذي تمارسه روسيا هو الذي ينتهي هذا الأسبوع.

قبل أسبوع، قمنا بإحياء ذكرى ضحايا الحرب العالمية الثانية وأبطالها،إيذانا بنهاية تلك الحرب في أوروبا. إن الفظائع التي ارتكبت في تلك الحرب دفعت أسلافنا إلى الالتزام بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. والآن في أوكرانيا، تذكرنا روسيا بأن شعارنا إحياء لتلك الذكرى، "عدم تكرار ذلك مطلقا"، هدف لم يتحقق بعد. وتعلمنا الدروس المستقاة من الحرب العالمية الثانية تعلمنا أنه لا يمكن إحلال السلام العادل والدائم إلا إذا دحر الشر ومنع من الاستمرار في عدوانه. وأي محاولة لاسترضاء المعتدي، على حساب ضحاياه، لن تؤدي إلا إلى إطالة أمد المأساة وتوسيع نطاقها.

وكما قال رئيس بلدي في 8 أيار/مايو، عندما احتفلت أوكرانيا والعالم بأسره، بذكرى الانتصار على النازية:

"نحن في أوكرانيا نضفي معنى على عبارة "عدم تكرار ذلك مطلقا" – لا لتذكرها فقط، بل ولحمايتها؛ لا لتقدير قيمة الحياة، بل لبذل أقصى جهد لضمان أن كل من يهدد الحياة، وكل من يمارس العدوان، وكل من يلجأ إلى الإرهاب ضد الدول الأخرى، كل هذه الشرور ستهزم".

لقد التزمت أوكرانيا بإنهاء هذا الشر المعاصر للنزعة الروسية. ونسترشد بالمبدأ الأسمى المتمثل في الأخلاق، وهو ضرورة قاطعة لأنه غير مشروط بما يفضله أي طرف.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة مقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وألبانيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، والبلد المرشح المحتمل جورجيا وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، وهي عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أندورا وموناكو.

على غرار الآخرين كافة، ود أولا أن أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على الإحاطة، وأن أثني عليه وعلى منظومة الأمم المتحدة على العمل الممتاز في الميدان، أي تقديم المساعدة الإنسانية في ظل ظروف صعبة جدا في أوكرانيا وفي أماكن كثيرة أخرى.

إن الفظائع التي وصفها السيد غريفيث وآخرون من داخل أوكرانيا، والناجمة عن العدوان العسكري الذي شنته روسيا دون مبرر وبلا استفزاز، لا يمكن تصورها. فعلى مدى 15 شهرا حتى الآن، تكافح القيادة الروسية، دون جدوى، لإيجاد أي مبرر أيا كان لشنها حرب عدوانية غير مشروعة. ويجب على روسيا وقف حربها وسحب جميع قواتها ووكلائها فورا وبشكل كامل وبدون شروط من كامل أراضي أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وسأشدد على ثلاث نقاط في مداخلتي – أهمية التمسك بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وضرورة المساءلة، والجهود المبذولة للتصدي للعواقب العالمية الناجمة عن الحرب العدوانية التي تشنها روسيا.

أولا، يجب احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. لذلك يجب على روسيا أن توقف فورا قصفها العشوائي والمدمر للمدنيين والمناطق المدنية. بموجب القانون الدولي الإنساني، تحظر الهجمات المتعمدة على المدنيين أو الهجمات التي لا تميز بين الأهداف العسكرية والمدنيين تحت أي ظرف.

وندين بشدة الحالات المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني. إننا نشعر بانزعاج شديد إزاء أثر العدوان الروسي على الأطفال. فالأطفال يقتلون ويشوهون، وتتعرض المدارس والمستشفيات للهجوم، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. إن ممارسة روسيا المتمثلة في نقل الأطفال الأوكرانيين قسرا وترحيلهم تمثل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. وقد خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا إلى أن هذه الممارسة تشكل جرائم حرب. ويجب على روسيا أن تيسر فورا العودة الآمنة للأوكرانيين الذين نقلوا قسرا أو رحلوا.

كما ندين بشدة الهجمات والعنف الذي تمارسه روسيا على الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام. وذكرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن 12 صحفيا قتلوا في أوكرانيا منذ بدء الغزو. لا غنى عن سلامة الصحفيين لكفالة الحق في حرية الرأي والتعبير، ولا سيما حرية الصحافة.

ونحث روسيا على تمكين وصول المساعدات الإنسانية بأمان وسرعة ودون عوائق إلى السكان المحتاجين إلى المساعدة، ولا سيما إلى الأراضي المحتلة مؤقتا عبر الخطوط الأمامية. ويجب ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني.

ثانيا، لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب للقادة الذين أمروا بارتكاب تلك الفظائع ومرتكبيها والمتواطئين معهم. ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما راسخا بضمان المساءلة الكاملة عن جرائم الحرب وغيرها من أخطر الجرائم المرتكبة فيما يتعلق بالحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية مناسبة لمقاضاة مرتكبي جريمة العدوان. ونرحب بإنشاء المركز الدولي الجديد لمقاضاة مرتكبي جريمة العدوان في لاهاي، ونؤكد من جديد دعمنا للتحقيقات التي يجريها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. كما أننا نؤيد تماما إنشاء آلية دولية لتسجيل الأضرار التي تسببت فيها روسيا، على النحو الذي أوصت به الجمعية العامة في القرار دإط–5/11، الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

ثالثا، أدى عدوان روسيا وتسليحها للغذاء إلى تقويض الأمن الغذائي العالمي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأغذية والأسمدة في جميع أنحاء العالم. ونرحب بمشاركة الأمين العام الفعالة في التصدي لتلك العواقب الخطيرة، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التكاتف دعما لجهوده. بما أنها تصب في مصلحتنا جميعا، بما في ذلك روسيا.

لقد كانت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، على وجه الخصوص، مبادرة حاسمة في خفض أسعار الأغذية على الصعيد العالمي. ومن الأهمية بمكان تجديدها وتشغيلها بكامل إمكاناتها من أجل توفير الاستمرارية والقدرة على التنبؤ التي يحتاجها المشغلون وتجنب توقف شحنات الحبوب للبلدان المحتاجة. يجب ألا ننسى أنه كنا في غنى عن المبادرة لولا عدوان روسيا على أوكرانيا.

وبالإضافة إلى مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، مكنت ممرات تضامن الاتحاد الأوروبي من تصدير أكثر من 32 مليون طن من السلع الغذائية والزراعية الأوكرانية. وقد نقلت السفن التي استأجرها برنامج الأغذية العالمي أكثر من 600 ألف طن متري من القمح عبر مختلف موانئ البحر الأسود، بما في ذلك إلى إثيوبيا وأفغانستان واليمن والصومال وكينيا. ومن خلال برنامج أوكرانيا المعني "حبوب من أوكرانيا"، تم التبرع بمئات الآلاف من الأطنان المترية من الحبوب إلى البلدان المحتاجة، كما سمعنا للتو.

نعلم أن هذه الجهود غير كافية للبلدان المعرضة لانعدام الأمن الغذائي. لذلك، نساهم بالتعاون مع دولنا الأعضاء بمبلغ 18 بليون يورو لتلبية احتياجات الأمن الغذائي العاجلة والطويلة الأجل في الفترة 2021-2024، مع التركيز على المناطق الأكثر تضررا من انعدام الأمن الغذائي. ويمكن هذا الدعم البلدان الضعيفة من تحمل تكاليف واردات المواد الغذائية الأساسية بشكل ملموس على الرغم من ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة، فضلا عن زيادة قدرتها على الصمود واستقلاليتها الغذائية على المدى الطويل.

وأود أن أؤكد لأعضاء المجلس أننا بذلنا كل ما بوسعنا من جهد لدعم أوكرانيا إضافة إلى التزاماتنا العالمية وليس بدلا منها، كما يتضح من الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي. ونحن ممتنون لجميع البلدان التي تدعم بسخاء المحتاجين في أوكرانيا وأماكن أخرى، ونشجع الجميع على زيادة مساعدتهم، بما يتماشى مع خطة الاستجابة الإنسانية والنداء الذي وجهه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لهذا العام.

في الختام، أكرر دعوتنا إلى سلام عادل وشامل ودائم، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة المتخذ في شباط/فبراير (القرار دإط-6/11). إن الاتحاد الأوروبي ثابت في دعمه لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها، داخل حدودها المعترف بها دوليا، وحقها الأصيل في الدفاع عن النفس ضد العدوان الروسي.

وسنواصل دعم الشعب الأوكراني بحزم مهما طال الأمر.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد فيروش (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر إكوادور وفرنسا على طلب عقد هذه الجلسة، وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقدها. وأقدر هذه الفرصة لمخاطبة المجلس.

إضافة إلى النقاط التي أثارها سفير الاتحاد الأوروبي سكوغ، أود أن أضيف عدة ملاحظات.

قدم وكيل الأمين العام غريفيث لمحة عامة واقعية عن الحالة الإنسانية في أوكرانيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكره وأشيد بالجهود التي يبذلها وفريقه للتصدي للتحديات المتعددة التي يشكلها هذا العدوان. للأسف، لا يزال المدنيون يدفعون ثمن العدوان غير القانوني الذي تشنه روسيا على أوكرانيا. واليوم هو اليوم 446 منذ بداية العدوان.

يجب احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. فهذا خط أحمر اتفق عليه جميع أعضاء الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن وابل الصواريخ الجديد باتجاه أوكرانيا لا يقدم أي مؤشر على أن لدى روسيا أي نية لوقف قصفها العشوائي للمدنيين والمناطق المدنية. ومن المفارقات أننا سنحتفل في الأسبوع المقبل في الأمم المتحدة بأسبوع حماية المدنيين.

تتعارض صور أنقاض المناطق الحضرية والريفية بشكل حاد ومؤلم مع الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المدن والمجتمعات المستدامة. ولا يمكن أن تكون هناك صلة أكثر مباشرة بين التنمية والأمن. في وقت لاحق من هذا العام، من المتوقع أن نقيّم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر. كما أن الغزو الروسي والعدوان المستمر على أوكرانيا يعيقان جهودنا لتعزيز خطة عام 2030، بالإضافة إلى كونهما انتهاكين صارخين لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

منذ بداية العام، وجه المجتمع الدولي رسائل قوية بشأن إمكانية التنبؤ بالحصول على الغذاء في جميع أنحاء العالم من خلال مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ونرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام ووكيل الأمين العام غريفيث والأمينة العامة غرينسبان وجهود تركيا في الحفاظ على مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب حية. نحن بحاجة إلى أن تمضي المبادرة قدما. نحن بحاجة إلى إمكانية التنبؤ. نحن بحاجة إلى المسؤولية. لقد نفذنا مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب لفترة طويلة جدا بحيث لا يمكننا العودة إلى الوراء والمخاطرة بتفاقم أزمة غذاء عالمية. لا يوجد وقت لإعادة النظر. وكما سمعنا اليوم، لا توجد خطة بديلة فيما يتعلق بمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

ستواصل رومانيا، من جانبها، الارتقاء إلى مستوى التوقعات وتيسير صادرات الحبوب من أوكرانيا للوصول إلى المحتاجين عبر ممرات التضامن للاتحاد الأوروبي. وحتى الآن، عبر أكثر من 16 مليون طن من الحبوب الأراضي الرومانية، وذلك أساسا عبر الموانئ الرومانية على البحر الأسود، بالإضافة إلى الكميات المصدرة من خلال مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

وتماشيا مع القرار دإط–6/11، الذي اعتمدته الجمعية العامة في 23 شباط/فبراير، ستواصل رومانيا الدعوة إلى سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا. وبالمثل، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أيضا خطر إفلات المسؤولين عن الجرائم المرتكبة فيما يتعلق بالحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا من العقاب. وإلى جانب الروس الذين يرتكبون تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي الإنساني، يوصي تقرير آذار/مارس الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا بأن يحد الاتحاد الروسي من استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لأنها "عموما أقل خضوعا للمساءلة من القوات النظامية" (A/HRC/52/62، صفحة 18).

وتؤمن رومانيا إيمانا راسخا بأنه يجب إقامة العدل فيما يتعلق بجميع الجرائم الأساسية المرتكبة في سياق هذه الحرب – جميع الجرائم الأساسية – بما في ذلك جريمة العدوان. وفي حين أن هذا ليس طريقا سهلا، ينبغي لنا أن نرتقي إلى مستوى هذه المهمة الصعبة بدلا من أن نشعر بالإحباط.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شتيرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تقدر بولندا عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت التي تمس الحاجة إليها. ونقدر فرصة الإسهام في المناقشة، التي أثارتها مرة أخرى الحقائق المؤلمة الجديدة المتعلقة بالأثر الإنساني للعدوان الروسي على أوكرانيا، والتي سمعنا عنها من مقدم الإحاطة المطلع على نحو جيد. أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطته.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولا، تشن روسيا حربها العدوانية ضد أوكرانيا والشعب الأوكراني منذ ما يقرب من 500 يوم حتى الآن، وتستمر الخسائر البشرية والمادية للحرب في الازدياد كل يوم. ومع فشل الجيش الروسي في ساحة المعركة، فإنه يحاول التعويض عن أوجه القصور هناك بالعدوان الوحشي المستمر ضد المدنيين الأبرياء. تستمر صفارات الإنذار من الغارات الجوية في الانطلاق عبر كامل أراضي أوكرانيا. ولا تزال مرافق البنية التحتية الحيوية هي الأهداف الرئيسية للصواريخ الروسية. ويجري باستمرار الإبلاغ عن وفيات جديدة في صفوف المدنيين. كل ذلك يحمل خصائص الحرب الشاملة، وبناء عليه، يتطلب إدانة عالمية مرارا وتكرارا.

أما نقطتي الثانية فتتعلق بالاستراتيجية الروسية في الأمم المتحدة. على الرغم من أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كانت واضحة وضوح الشمس في إدانتها للعدوان الروسي وأثره الإنساني الكارثي في مناسبات عديدة، فإن روسيا ما زالت تتجاهل نداءاتنا، وتشوه الحقائق الأساسية حتى اليوم، وتغرقنا بالمعلومات المضللة والدعاية بشأن هذه العملية العسكرية الخاصة. ويتمثل أملها في أن يتعب المجتمع الدولي في نهاية المطاف من هذه الحرب، وأن يتوقف عن التكلم عنها وينساها في نهاية المطاف. ومناشدتي لأعضاء المجلس اليوم بسيطة: دعونا لا نكون أبداً ممن لا يبالون، دعونا لا نعتاد أبدا على الحرب – أي حرب – حتى لو اختفت من عناوين الأخبار العاجلة.

وما دام الأوكرانيون يواصلون دفع الثمن الأكبر، ويدافعون ببطولة عن كل شبر من أراضيهم ضد القوات الغازية، لا يمكننا أن نتوانى في عزمنا. يتعين علينا الثبات على موقفنا، وأن نواصل الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة. نحن بحاجة إلى مواصلة الضغط على روسيا لوقف عدوانها. عندما لا يكون هناك عدوان، لا توجد حرب، هذا هو الطريق لتحقيق السلام، الذي يتطلع إليه العالم بأسره.

وأخيرا، يجب أن نستمر في مساعدة أوكرانيا في الميدان مهما طال الأمر. في عام 2022، بلغت القيمة الإجمالية لدعم أوكرانيا من بولندا حوالي 10 بلايين دولار. وهذا العام، ستبلغ النفقات لتغطية الاستحقاقات الاجتماعية والاحتياجات التعليمية للأوكرانيين، ومعظمهم من النساء والأطفال، الذين يجدون ملاذا في بولندا، 1,2 بليون دولار أخرى. في مواجهة الهجمات الروسية المنهجية التي استهدفت تدمير البنية التحتية للطاقة والتدفئة خلال الشتاء الماضي، ركزت مساعداتنا الإنسانية على قطع الغيار ومعدات البنية التحتية للطاقة، وكذلك محولات الكهرباء ووحدات تجميعها. وسنواصل دعمنا لأوكرانيا، سواء في الأمم المتحدة أو في الميدان، ما دام ذلك ضروريا. ولن ينهكنا تضامننا مع أوكرانيا بسبب الهجمات الروسية الهجينة على بولندا، التي تزايدت مؤخرا، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذونا.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيد باولوسكاس (ليتوانيا) (*تكلم بالإنكليزية*) أتكلم بالنيابة عن دول البلطيق – إستونيا ولاتفيا وبلدي، ليتوانيا. نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. كما أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطته الشاملة.

إننا نقدر تقديرا عاليا عمل الأمم المتحدة في جهودها لتوفير المساعدات الإنسانية للأشخاص المتضررين من حرب روسيا غير المبررة والمتعمدة ضد أوكرانيا، وكذلك في رصدها وتوثيقها الدقيق لانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزات القانون الدولي الإنساني. ونقدر أيضا مشاركتها النشطة في العديد من الجهود الدبلوماسية، بما في ذلك مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

لقد تسببت روسيا، على مدى الأشهر الـ 15 الماضية، في معاناة هائلة لأوكرانيا وشعبها من خلال حربها العدوانية الشاملة ضد أوكرانيا. وكانت العواقب الإنسانية للهجمات الروسية على السكان المدنيين مدمرة. وكل يوم إضافي من العدوان يطيل أمد المعاناة الإنسانية.

وتقوم روسيا، ردا على خسائرها العسكرية في أوكرانيا، بترويع السكان المدنيين من خلال شن هجمات مكثفة بالقذائف وباستخدام الطائرات المسيرة على البنية التحتية الحيوية والمناطق السكنية، بما في ذلك في كييف وأوديسا. وتهدف تلك الهجمات المروعة، التي تسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح ودمار هائل، إلى تقويض إرادة الأوكرانيين العاديين في المقاومة. ومع ذلك، فإن شن هجمات لغرض وحيد هو ترويع المدنيين هو جريمة حرب.

نشرت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقارير مستفيضة تشير إلى الفظائع التي ارتكبتها روسيا وقواتها المسلحة ضد المدنيين في أوكرانيا. وقد صنفت تلك الأعمال على أنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف. ونسلط الضوء على المحاولات الواسعة النطاق التي تقوم بها روسيا لاختطاف الأطفال ونقلهم من أوكرانيا. ويجب التمسك بالقانون الدولي الإنساني بشكل جماعي مع تولي المنظمات الدولية زمام الأمور. إن مذكرات التوقيف الصادرة مؤخرا من المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس

الروسي فلاديمير بوتين والمفوضة الرئاسية لحقوق الطفل في روسيا ماريا لفوفا بيلوفا، وبعثة خبراء آلية موسكو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن حالة الأطفال الأوكرانيين، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التابعة لمجلس حقوق الإنسان، كلها خطوات ملموسة نحو المساءلة وحماية القانون الدولي الإنساني. وندين بشدة محاولات روسيا لترهيب المحكمة الجنائية الدولية وتقويض الجهود الدولية لكفالة العدالة.

في 8 أيار/مايو، دمرت الضربات الروسية المساعدات الإنسانية المخزنة في مستودع مساحته 000 1 متر مربع تابع لفرع الصليب الأحمر الأوكراني في منطقة أوديسا. وبمهاجمة البنية التحتية الزراعية وتقييد الصادرات البحرية، تسعى موسكو إلى استغلال نقاط ضعف البلدان الأخرى. وتشير التقديرات إلى أن المنتجات الزراعية الأوكرانية تطعم 400 مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من الحرب الشاملة الدائرة على أراضيها، لا تزال أوكرانيا أحد أكبر خمسة مصدرين زراعيين في العالم. وتقوم مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب والحبوب المصدرة من أوكرانيا وممرات التضامن التي أنشأها الاتحاد الأوروبي بدور أساسي في ذلك من خلال التخفيف من حدة أزمة الغذاء العالمية التي تفاقمت بشدة بسبب الحرب العدوانية غير المشروعة التي شنتها روسيا. وإذا كانت روسيا جادة في التصدي لانعدام الأمن الغذائي، فإنها ستوقف تهديداتها بالانسحاب من جانب واحد من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وستضع حدا لتأخير تفتيش السفن.

وتبذل دول بحر البلطيق جهودا كبيرة لدعم أوكرانيا وتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية والعسكرية. وإلى جانب بولندا، فإننا من بين أكبر أربعة مانحين للمساعدات الثنائية لأوكرانيا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المهم التذكير بأن كل الدعم الذي يُقدم إلى أوكرانيا يضاف إلى المعونة المقدمة للبلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم والتعاون الإنمائي معها، وليس على حسابهما.

ويجب أن تدرك روسيا أنها لا تستطيع الانتصار في أوكرانيا. وفي نهاية المطاف، ستنتصر أوكرانيا. وستواصل أوكرانيا، بدعم لا يتزعزع من المجتمع الدولي، إظهار شجاعتها الرائعة وتصميمها وقوتها المعنوية، فيما تكافح من أجل تحرير وطنها. وسيتحقق السلام عند استعادة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها بالكامل، مما يمكن شعبها من تحقيق الرخاء والازدهار.

ونكرر دعمنا لجهود الرئيس زيلينسكي للدعوة إلى تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة، ونؤيد المبادئ الأساسية الواردة في مبادرته للسلام. ونحن ملتزمون بمحاسبة نظام بوتين الإجرامي على الحرب العدوانية التي شُنت ضد أوكرانيا.

ويجب علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نتحد ونلتزم بكفالة تحقيق المساءلة الكاملة عن الجرائم الدولية الأساسية فيما يتعلق بحرب روسيا ضد أوكرانيا، بما في ذلك من خلال إنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة مرتكبي جريمة العدوان.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد هيرمان (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة – آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج، وبالطبع، بلدي الدانمرك.

إن بلدان الشمال الأوروبي ملتزمة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة باعتبارها حجر زاوية في القانون الدولي الإنساني. وعلى الصعيديْن العالمي والقُطري – في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا والأمريكتين وأوروبا – فإن التزامنا بالعمل الإنساني صارم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته وعلى عمل موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فضلا عن موظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى والجهات الفاعلة الأخرى في مجال العمل الإنساني الذين يقومون بعمل إنساني على مدار الساعة في ظل ظروف مستحيلة في أوكرانيا وأماكن أخرى.

منذ أكثر من عام، تقاوم أوكرانيا بشجاعة حربا عدوانية وحشية بدأتها روسيا. وتتجاوز العواقب المدمرة للحرب أيضا الحدود الأوكرانية – إلى القرن الأفريقي واليمن وما وراءهما – حيث تسببت في جعل

ملايين الأشخاص يعانون مستويات أشد من انعدام الأمن الغذائي بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة في جميع أنحاء العالم. وضاعفت حرب روسيا ضد أوكرانيا العديد من التحديات العالمية، مما يجعلها مسألة ملحة للسلام والأمن الدوليين – ومن الواضح أنها مسألة تثير قلق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولا تزال الهجمات الصاروخية الروسية العشوائية على المدن الأوكرانية تسبب أضرارا للمدنيين وتلحق أضرارا جسيمة بالممتلكات المدنية والبنية التحتية، مما يدل على تجاهل روسيا التام للقانون الدولي الإنساني. وعواقب هذه الهجمات الوحشية واسعة النطاق وبعيدة المدى والحالة رهيبة بشكل خاص بالقرب من الخطوط الأمامية، حيث بلغت الحاجة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية، مثل الغذاء والأدوية والمأوى، مستويات مرتفعة بشكل ينذر بالخطر. وبالنسبة للكثيرين، فإن عواقب الحرب طويلة الأمد، حيث أنها تضر بأساس الانتعاش والتعافي ذاته، على المستويين الشخصي والمجتمعي. وفي هذا الصدد، ترحب بلدان الشمال الأوروبي بإنشاء سجل للأضرار لتوثيق المطالبات بالتعويض عن الأضرار التي سببتها الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا، على النحو الذي أوصت به الجمعية العامة في قرارها دإط–5/11.

إن إيصال المساعدات الإنسانية في أوكرانيا إلى المحتاجين أمر صعب وخطير. وهذه الحالة تذكرة مروعة بالحاجة إلى كفالة الحماية لجميع المدنيين. وبموجب القانون الدولي الإنساني، يجب حماية المدنيين والأعيان المدنية ويجب أن تتاح للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إمكانية الوصول الكامل والآمن ومن دون عوائق. وندين بأشد العبارات الهجمات على العمليات الإنسانية، مثل الهجمات على مستودع للصليب الأحمر الأوكراني في أوديسا وعلى مرافق طبية في ميكولاييف في 8 أيار/مايو. وندعو روسيا إلى إتاحة إمكانية الوصول الكامل والآمن ومن دون عوائق للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

وبالإضافة إلى العواقب المأساوية على الناس في أوكرانيا، كان للغزو الروسي غير القانوني آثار عالمية كارثية. فقد أثرت أزمة الغذاء المتفاقمة وتقلب أسعار الغذاء والطاقة على مستوى العالم على البلدان في جميع أنحاء العالم. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن عددا مذهلا يبلغ 345 مليون شخص سيعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في هذا العام. ويزيد هذا الرقم على مجموع سكان الولايات المتحدة الأمريكية. وعادة ما يكون أفقر الناس في العالم ومن هم في أشد الأوضاع هشاشة الأكثر تضررا من هذه الأزمات. ونتيجة لذلك، ازدادت الحاجة إلى المساعدة الإنسانية على الصعيد العالمي. وفي الوقت نفسه، أصبحت المساعدة الغذائية والعمليات الإنسانية أكثر تكلفة، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية والتمويل المتاح.

وإلى أن تنهي روسيا حربها العدوانية غير المشروعة ضد أوكرانيا، يظل استمرار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب أمرا حتميا لتجنب تفاقم أزمة الغذاء العالمية. وحتى وقت سابق من هذا الشهر، كفلت المبادرة تصدير ما يصل إلى 30 مليون طن من الحبوب والمواد الغذائية، مما ساعد على استقرار أسعار الغذاء العالمية والسماح بالحصول على الغذاء للأشخاص المعرضين لخطر المجاعة.

ونرحب بالجهود النشطة للأمين العام وتركيا ونحث روسيا على كفالة تمديد طويل الأجل لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، تمشيا مع اتفاق اسطنبول – وعلى تعليق عملياتها العسكرية على الفور. فتمديد هذه المبادرة وتنفيذها بالكامل أمر حاسم الأهمية لتفادي المزيد من التدهور في أزمة الغذاء العالمية.

أود أن أختتم بالقول إن بلدان الشمال الأوروبي ستواصل الوقوف إلى جانب أوكرانيا وشعبها. ونشيد بمبادرة أوكرانيا من أجل إحلال سلام عادل وندعم مختلف المبادرات التي تسعى إلى تحقيق المساءلة عن الجرائم الدولية المرتكبة فيما يتعلق بالعدوان الروسي على أوكرانيا.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة 12/15.